تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في ليبيريا

أ. على محمد حسين(*)

أ.د. محمود أبو العينين(**) د. شيماء محيي الدين(***)

• **مُلخص:**

يتناول هذا البحث موضوع تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي فى دولة ليبيريا، وذلك من خلال عدد من الإجراءات، ويمتد المجال الزمانى للبحث من تسعينات القرن الماضى، مروراً بانتهاء الحرب الباردة، وبداية القرن الحالى، وذلك باستخدام منهج منهج المصلحة الوطنية والبناء الوظيفى. ينقسم البحث إلى مقدمة وثلاث محاور رئيسية وخاتمة، تتناول المقدمة موضوع البحث وأهميته والإطار المكانى، كما تعرض المقدمة نشأة الدولة، وسلسله الحروب والصراعات والحروب الأهلية، وأخيراً خاتمة بنتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: المصالحة، الاستقرار، السياسي، ليبريا، إفريقيا.

• **Abstract:**

The research deals with achieving national reconciliation and political stability in the State of Liberia, and achieving national reconciliation through a number of procedures, and includes the temporal field of study from the nineties of the last century, the end of the Cold War, and the beginning of the current century, using the approach of the national interest and career building. The research is divided into an introduction, three main axes and a conclusion, the introduction deals with the subject of the research, its importance and the spatial framework, and the introduction presents the emergence of the state, the series of wars, conflicts and civil wars, and finally a conclusion that includes the results and the conclusion of the research.

Key Words: reconciliation, political stability, Liberia, Africa.

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

- **مقدمة:**

تختلف نشأة الدولة فى ليبيريا عن غيرها من الدول الإفريقية، حيث يعتبر المصدر المسئول عن النشأة التاريخية لهذه الدولة هى الولايات المتحدة الأمريكية. وتعود الجذور التاريخية لنشأة ليبيريا الي أوائل القرن التاسع عشر وذلك لجهود جمعية الاستعمار الأمريكى وهى إحدى جمعيات تحرير العبيد، التى تأسست عام 1816م، بإنشاء مأوى للعبيد الذين يعملون في المناجم والمزارع الأمريكية المحررين فى موطنهم الأصلى بأفريقيا، واشترت جمعية الاستعمار الأمريكية الأراضى الواسعة من أصحابها الأصليين وعرفت بعد ذلك باسم ليبيريا وبوصول أول دفعة 1822م على منطقة منروفيا وسميت بهذا الاسم تيمناً باسم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمس مونرو، وتكون كومنولث ليبيريا عام 1838م بمشاركة مستوطنى منروفيا مع السكان الأصليين واستقلت ليبيريا عن جمعية الاستعمار الأمريكي فى 26 يوليو 1847م.

وعلى الرغم من استقلال ليبيريا عن الولايات المتحدة ولكن تربطها بها علاقات شديدة الخصوصية؛ حيث النظام السياسى وما يرتبط به من تقاليد وأخلاقيات، وسيطرت الاستثمارات الأمريكية على الاقتصاد الليبيري، من خلال الاحتكار على محصول المطاط بشكل أساسي من قبل شركة فاير ستون وبعض المعادن منذ عام 1926م ولمدة 99 عاماً. وبالرغم من أنها أول دولة أفريقية تحصل على الاستقلال وتمتعها بثروات وفيرة، إلا أنها مرت بسلسله من الحروب والصراعات والتعثر الاقتصادى والظلم الاجتماعى، وأدى ذلك الى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني واندلاع الحرب الأهلية الأولى بنهاية عام 1989م وذلك بعد مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية الموالية للرئيس دو والمعارضه المسلحة بقيادة تشارلز تيلور، وسقوط نظام الرئيس صمويل دو وعقب ذلك سلسلة من المفوضات للتسوبة السلمية وإجراء انتخابات رئاسية فى ليبيريا وقد أسفرت عن فوز تشالرز تيلور بالرئاسة، وبسبب ممارسات نظام تيلور القمعية قامت الحرب الأهلية الثأنية عام 1999م بعد ظهور مجموعة ثائرة ضد الحكومة الليبيرية في شمال ليبيريا بدعم من حكومة الدولة المجاورة غينيا وبدعم من حزب الاتحاد الليبيري للمصالحة والديمقراطية.

وفى عام 2003م ثارت مجموعة حزبية أخرى ضد الحكم وهم الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا ونشطت في الجنوب لتطيح بحكومة تشارلز تايلور الحكومة الثالثة التي قادت البلاد وتمكن حزب الاتحاد الليبيري للمصالحة والديمقراطية من السيطرة على العاصمة مونروفيا وقامت مجموعة هذا الحزب بقصف المدينة وقتلوا الكثير من المدنيين فيها، بينما كان آلاف الناس قد هجروا المدينة لأوضاعها السيئة، في حين أن الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور رحل إلى نيجيريا، وفي مدينة أكرا عاصمة غانا تم توقيع إتفاقية سلام بين الأحزاب المتصارعة بتاريخ 18 أغسطس من سنة 2003م وإتفقوا على إنهاء الصراع وعلى بداية ديمقراطية جديدة في البلاد ليتنخب الرئيس جيود براينت رئيساً للبلاد سنة 2005م، وقتل من جراء هذه الصراع حوالي 300 ألف شخص[1]،[2].

تأسيساً على ما سبق تتناول الدراسة النقاط التالية:

أولاً: أسباب الصراع وتداعيات ذلك على ليبيريا

ثانياً: جهود تسوية الصراع وإنشاء بعثة الأمم المتحدة

ثالثاً: تقييم عملية المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في ليبيريا

- منطقة الدراسة

أما **الإطار المكانى** للدراسة فيشمل دولة ليبيريا في غرب القارة الأفريقية (خريطة 1) وترتبط مع عدة دول في حدودها البرية، ونجد أن دولة سيراليون هي التي تحدها من الجهة الغربية، ودولة غينيا هي التي تحدها من الجهة الشمالية، ودولة كوت ديفوار هي التي تحدها من الجهة الشرقية، وتطل دولة ليبيريا من جزئها الجنوبي الغربي على

1- هاني سليمان اسماعيل علي قربة: **العلاقات المدنية العسكرية في أفريقيا منذ 1990م دراسة حالتي ليبيريا وكوت دي فوار**. رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، 2015م، ص245.

2- أحمد عبدالدايم محمد حسين: **تاريخ القضية الأزوادية وتطورها. قراءات إفريقية**، العدد 16، مؤسسة المنتدي الإسلامي، لندن، 2013م، ص22.

المحيط الأطلسي وهى في أغلبها عبارة عن سهول منبسطة ساحلية، وتكثر فيها المستنقعات وأيضاً ما تعرف بالأيكة الساحلية، بحيث نجدها ترتفع هذه الأيكة إلى جبال منخفضة بعض الشيء من جهتها الشمالية الشرقية، إلى هضبة تتميز بأنها منبسطة.

خريطة (1): خريطة توضح موقع دولة ليبيريا في غرب أفريقيا

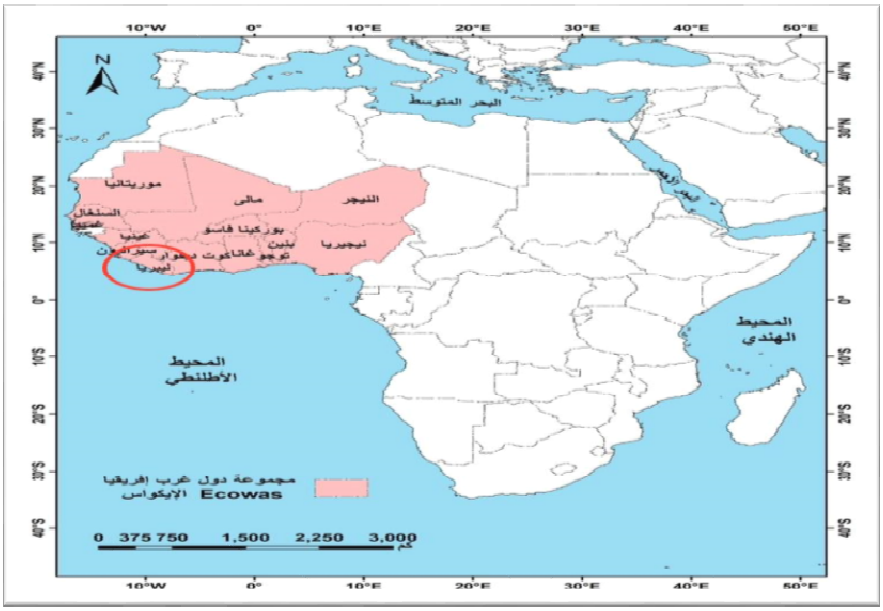

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات

أولاً : أسباب الصراع وتداعيات ذلك على ليبيريا

رغم خصوصية النشأة فإن ليبيريا شأنها شأن كثير من الدول الإفريقية، فالاستقلال في أفريقيا صنع دول رخوة تكون فيها الإنتماءات الأولية (سواء القبلية أو الإقليمية أو الدينية) هي المسيطرة على كل المواطنين والسياسة لأنهم يرون في ذلك المعبر الوحيد للحصول على السلطة والثروة في أن واحد، وقد حاولت الحكومات علاج هذه الأزمة بأدوات متنوعة إما سياسية (حزب واحد يجمع كل القوى القبلية والدينية فيه)، أو اقتصادية (بمعنى تنمية اقتصادية تستفيد منها كافة القوى والقبليات داخل الدولة)، أو قمعية (بمعنى قمع الدولة للمطالب القبلية)، ولكن هذه الادوات لم تنجح وأصبحت الصراعات الداخلية المسلحة هي الوسيلة التي تحصل عبرها القبيلة على حقها السياسي

والاقتصادي، والمشكلة فى ليبيريا أن الإقلية الأفروأميركية احتكرت السلطة منذ إعلان الاستقلال عام1874م وتجاهلت مصالح الجماعات المحلية التي تشكل غالبية السكان، فقد أنكر الدستور الليبيري أية حقوق للجماعات المحلية حيث حرمها من حق إنتخاب الرئيس، كما نص على عدم المساواة بين المحليين وطبقة الأفروأميركيين التي حظيت بكل الحقوق السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى تكريس ليبيريا لنظام أشبه بنظام الأبارتهيد السابق في جنوب أفريقيا.

1. أسباب الصراع الليبيري 1980م (صمويل دو)

شهدت ليبيريا منذ منتصف السبعينيات حتى عام 1980م سلسلة من الأزمات السياسية الحادة وذلك لإنخفاض الأسعار العالمية لإثنين من صادرتها الرئيسة والمتمثلة بخام الحديد والمطاط مما نتج عنه تدهور الحالة الاقتصادية في البلاد وبحلول عام 1979م كانت ليبيريا تستورد (25%) من إجمالي إحتياجاتها من الأرز والمواد الغذائية الأساسية الأخرى، على الرغم من قدرتها على زراعة الأرز محليًا[1].

فقد واجه الرئيس الليبيري وليام تولبرت (William Tolbert)[2]، تحديات سياسية غير مسبوقة من جانب المعارضة في ليبيريا التي كانت في أوج قوتها في تلك المدة وذلك نتيجة لحكم الأقلية الأمريكية - الليبيرية التي بلغت لأكثر من مائة وثلاثة وثلاثون عاماً فكانت نتيجتها استياء وانقسمات عميقة الجذور فى المجتمع الليبيري[3].

1- مرجع سبق ذكره.

2- ولد في الثالث عشر من شهر مايو من عام 1913م في مدينة ينسونفيل بمقاطعة مونتسيراوو، اكمل دراسته في مقطاعة مونستيراوو، في عام 1943م أصبح تولبرت عضواً بمجلس النواب الليبيري ممثلاً عن حزب ترووبغ Truewing الذي كان في ذلك الوقت الحزب السياسي الوحيد في ليبيريا، في عام 1952م اختير نائباً للرئيس ويليام توبمان وظل في هذا المنصب حتي وفاة توبمان في عام 1971م، فتولي الرئاسة خلفاً له وأضحي الرئيس العشرون لجمهورية ليبيريا وظل في منصبه حتي اغتياله في انقلاب عام 1980م الذي قاده صمويل دو، للمزيد ينظر: موسوعة بريتانيكا الإلكترونية، علي الرابط التالي:
https://www.briitannica.com/biography/william-R-tolbert.

3- عباس رشدي العماري، ليبيريا والتطور المستقبل في افريقيا، **السياسة الدولية (مجلة)**، العدد 68، نيسان 1983م، ص 139.

أ- أسباب الإنقلاب العسكري فى ليبيريا

أدى إستمرار السياسات العنصرية ضد السكان الأصليين، فضلاً عن سوء الأوضاع العامة في ليبيريا، إلى حدوث إنقلاب عسكري في الثاني عشر من أبريل عام 1980م، بقيادة الرقيب أول صمويل دو (Samuel Doeo)[1]، إذ قام صمويل دو باقتحام القصر الرئاسي في العاصمة، وأثناء الانقلاب قتل الرئيس الليبيري تولبرت رمياً بالرصاص عندما حاول مواجهة الإنقلابيين[2]وبالإعلان عن نجاح الإنقلاب كانت صدمة لمعظم الليبيريين على الرغم من أن العديد منهم شعروا بالارتياح، لإنهاء الحكم القمعي لنظام الرئيس تولبرت[3]، ولكن حكم الرئيس صويل دو لم يكن أفضل من سابقه، فمنذ تسلمه لسلطة عمد إلى فرض الحظر على الأحزاب السياسية، كما بدأ بمعاملة السكان بطريقة وحشية تفوق بوحشيتها وقسوتها الأيام الإخيرة لحكم تولبرت، فقد قام بحبس المئات من المدنيين المرتبطين بالنظام السابق تم تعذيبهم بشتى الطرق، وفي الوقت نفسه تولى

1- ولد **صمويل دو** في السادس من شهر مايو من عام 1950م، في بلدة توزون في جنوب شرق ليبيريا، انظم إلي صفوف الجيش الوطني الليبيري حتي وصل إلي رتبة رقيب أول في الجيش، تولي الحكم في عام 1980م، بعد قيادة انقلاب عسكري خلع به الرئيس ويليام تولبرت، قاوم الجماعات المسلحة عند اندلاع الحرب الأهلية الليبيرية الأولي عام 1990م، إلا أن أعمال العنف اندلعت في منروفيا، فقتل يوم التاسع من ايلول عام 1990م، وتلاه في الحكم تشارلز تايلور، للمزيد ينظر:

Wolfgang Saxon, Samul doe: 10 year reign in the shadow of brutality, the New York Times, 121, https://mimirbook.com/ar/ded8d5e76a.

2- Lester S. Hyman, **United States Policy Towards Liberia 1822 To 2003**, Washington, D. C., 2003, P.21-22: Post coup Prospects In Liberia, Interagency Intelligence Memorandum, Information Available as Of 22 December 1980 Was Used In The Preparation Of This Memorandum, Director Of Centre Intelligence, Declassified In Part-Sanitized Copy Approved For Release 2012/03/09: CIA-RDP 97soo289 R0001001g0007-2, NIIIM80-100lg Copy239, December 1980, P.8.

3- Peter Pham john, **Liberia: portrait of a failed state**, USA, Reed press, 2004, p.78.

المجلس العسكري السلطة العليا في ليبيريا تم اختيار صويل دو مسئول لجان المقاومة الشعبية، فضلاً عن توليه رئاسة ليبيريا[1].

بعد الاستيلاء على السلطة فى ليبيريا من قبل نظام صويل دو، قام بالكثير من الممارسات والانتهاكات القمعية، لاسيما ما يتعلق منها بحقوق الأنسان، وكان ذلك تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، التى كانت حليفة ليبيريا، فقد حصلت ليبيريا على أكثر من أربعمائة مليون دولار كمساعدات خارجية[2]، وقد قام صمويل دو بتمكين جماعته العرقية من خلال وضع أعضاء مجموعته العرقية الكران (Krahn) والماندينجو (Mandingo) فى جميع المناصب العليا للجيش، على الرغم من أن الكثير منهم لم يكن متعلم ولا يجيدون القراءة والكتابة، وأيضاً كان هناك حالات أعدام بدون محاكمات، وكما فر أيضاً العديد من الشخصيات السياسية من البلاد وتم سجن أخرون تحت مسمى القضاء على الفساد الذى كان منتشر فى عهد تولبرت وبعد تدهور الأوضاع العامة فى ليبيريا وفى مختلف المجالات لم يكن أمام الثوار إلا أن يطلبو من صمويل دو بالاستقالة من رئاسة الحكومة[3]، ونتيجة لذلك بداء صمويل دو فى اجراءات قمع للسكان **انظر (جدول رقم 1)**، مما نتج عنه فرار أكثر من أربعمائة شخص من الجيو (Geo) والمانو (Mano) الى الكنائس فى منروفيا خوفا من عمليات الإنتقام التى قد تقوم بها الحكومة وفى ظل استمرار المواجهات المسلحة بين حكومة صمويل دو وبين الثوار من جهة أخرى أصبحت منروفيا مدينة خاية وسميت بمدينة الأشباح[4].

1- مني حسين عبيد، التطورات السياسية المعاصرة في ليبيريا، دراسات دولية (مجلة)، العدوان (31-32)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ايلول، كانون الأول، 2006م، ص 132.

2- هنا سيد، ملف معلومات اساسية عن جمهورية ليبيريا، **آفاق افريقية (مجلة)** ،المجلد السادس، العدد التسع، 2006م، ص 171،

3- محمد شعبان صوان: **العبر من التاريخ الاستعماري في ليبيريا لقضايانا المعاصرة.** ج2، مقال منشور علي شبكة الانترنت، موقع نظرات مشرقة، علي الرابط: .Natharatmouchrika.net.

4 Ebenezer Mianlawon Vonhm Benda, **The Internationalization Civil War: Liberia As Case Study**, In Partial Fulfillment Of The Requirements For Theegree of Master of Arts In International Peace And Confect Resolution Chair, Submitted To The Faculty of The School of International Service of American University.

جدول رقم (1): التوزيع العرقى فى ليبيريا

م	اسم الجماعة	النسبة المئوية
1	كبيلي (Kpelle)	%20,3
2	باسا (Bassa)	%13,4
3	غريبو (Grebo)	%10
4	جيو (Gio)	%8
5	مانو (Mano)	%7,9
6	كرو (Kru)	%6
7	لورما (Lorma)	%5,1
8	كيسي (Kissi)	%4,8
9	جولا (Gola)	%4,4
10	كران (Krahn)	%4
11	فاى (Vai)	%4
12	ماندينغو (Mandingo)	%3,2
13	غباندى (Gbandi)	%3
14	ميندى (Mende)	%1,3
15	سابو (Sapo)	%1,3
16	الليبيريون الاخرون (other Liberian)	%1,7
17	الأفارقة الاخرون (other African)	%1,4
18	غير الأفارقة (non-African)	%0,1

المصدر: مجموعات عرقية فى ليبيريا[1]

1- THE WORLD FACTBOOK, Liberia 2023مارس22، Liberia- The World Factbook (cia.gov)

ب- انقلاب كيونكبا الفاشل

وفى ظل التدهور السياسي وتراجع أسعار الصادرات الرئيسية فى البلاد[1]، قام الجنرال توماس كوينكبا (Thomas Quiwankpa) مهندس التخطيط لانقلاب عام 1980م وكان كوينكا يري أنه لابد من الوفاء بالعهد بإعادة الحكم المدنيين بعد الانقلاب، وعلى الجنود العودة إلى ثكناتهم العسكرية وعدم الدخول فى الشئون السياسية، ولكن دو لم يوافقه فى الرأى وتم نفيه الى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه عاد من منفاه ليقوم بتنفيذ انقلاب عسكري من سيراليون فى الثانى عشر من نوفمبر عام 1985م[2]، وذلك بعد شهر واحد من إعلان نتائج الانتخابات من جانب دو وحزبه الوطنى الديمقراطى الليبيري (NOPL)[3] ، وقد تمكن من السيطرة على المحطات الإذاعية والتلفزيونية الليبيرية، وتم القبض على جميع المسئوليين الحكوميين بما فيهم نائب الرئيس هارى موناب (Harry Monab) ، وتم الإعلان عبر الإذاعات الحكومية عن نجاح الانقلاب والاطاحة بنظام دوو.

وتشير كافة الدلائل على أن الانقلاب كان ناجحاً فى بدايته، ولكن دو أجهض الانقلاب وأعلن فى تمام الساعة الثانية والنصف عبر الإذاعة الوطنية، أنه لايزال فى السلطة[4]، وأدت حركة الانقلاب الفاشلة إلى ارتكاب العديد من الأعمال الوحشية

1- تعرضت حكومة دو لمحاولة انقلابية في عام 1983م، قام بها خمسة من كبار الشخصيات العسكرية والسياسية في البلاد، تزامن ذلك في اثناء قيام دو بجولة إلي بعض الدول الأوربية علي أثر ذلك قطع دو جولته الأوربية وعاد إلي ليبيريا، وأصدر أوامره باعتقال مدبري الإنقلاب الفاشل، للمزيد انظر: مني حسين عبيد، مرجع سابق، ص 132.

2- جمال ضلع: **إعادة الشرعية الدستورية إلي ليبيريا 2005**. آفاق أفريقية، المجلد السادس، العدد التاسع عشر، القاهرة، 2006م، ص33.

3- هاني سليمان إسماعيل علي قربة، مرجع سابق، ص 274.

4- Liberia: Short-Term Prospects, Special National Intelligence Estimate, Director Of Central Intelligence, Sanitized Copy Approved For Release 2010/05/07: CIA-RDP87T00573 R000700970004-7, Secret SNIC Copy 414, 67-85 September,1985, P: 7.

والفظائع بحق كوينكبا قائد الانقلاب الفاشل، فقد قامو بقتله والتمثيل بجسمانه وطافو به البلاد[1]، وأسفرت المذابح عن قتل ثلاثة آلاف امرأة ورجل وطفل من جماعتي المانو والجيبو[2]، وأتسعت المذابح لتصل الى منروفيا ومقاطعة جيدة (GEDEH) .

ج-الحرب الأهلية الأولى (1989م : 1996م) فى عهد صامويل دو

واجهت ليبيريا تدهوراً فى الأوضاع السياسية بعد تسلم دو للحكم للمرة الثانية عام 1986م، إذا أنه لم يحدث تغير فى البلاد بل زادت الديون وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض فى معدلات الناتج القومي، فضلاً عن العجز الذى أصاب ميزانية الدولة والذى أدى إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وتردى الأوضاع المعيشية للمواطن الليبيري[3]، ومما زاد الأمور تعقيداً انفراد دو بالحكم خلال ولايته الثانية التى وعد بها الشعب بممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية ولكنه رفض تلبية مطالب غالبية الليبيرين فى ممارسة التعددية الحزبية، وعمل علي اضطهاد معارضيه.

وهو الأمر الذى أدى الى تفاقم الأوضاع إذ قامت المعارضة بقيادة تشارلز تايلور(Charles Taylor)[4] بإعلان تمردهم على الحكم فى السادس والعشرون من

1- Rebecca Christina Nielsen, Civil War, Social Networks, And Women In Politics, A Dissertation Presented To The Faculty Of The Graduate School Of Yale University In Candidacy For The Degree Of Doctor Of Philosophy, Yale University, 2016, P.124.

2- هشام سيد ابو سريع طلحة، مرجع سابق، ص 102-103.

3- صحيفة الثورة، العدد 5222، 3 سبتمبر 1984م.

4- **تشارلز تايلور**: ولد داكابناه تشارلز غانكاي تايلور عام 1948م في ضاحية يسكنها الميسورون في مونروفيا لاب أمريكي أسود وأم ليبيرية، وقد درس الاقتصاد في جامعة (بينتلي كوليج) في ولاية ماساشوسيتس الأمريكية قبل أن يبدأ العمل في القطاع الأمريكي في ليبيريا في عام 1979م، وقد عرف حينذاك بميله الشديد إلي الاحتفاظ بجزء كبير من الأموال التي كانت تمر عن طريقه وربما لذلك لقب بـ(الشريط اللاصق) الذي يحتفظ علي الدوام بشئ مما يلصق به، وفي عام 1983م اتهمه الرئيس صاموئيل دو باختلاس 900 الف دولار فلجأ إلي الولايات المتحدة حيث سعي قبل أن يفر إلي ساحل العاج ويقيم علاقات وثيقة مع ليبيا ورئييس بوركينا فاسو بليز كومباوري وعندما عاد تايلور إلي ليبيريا عام 1989م خاص حرباً أهلية ضد حكم صاموئيل دو انتهت بتوليه رئاسة ليبيريا عام 1997م، إلا أنه لم يستمر طويلاً في الحكم سوي ست سنوات حيث أجبر علي ترك السلطة في شهر اغسطس عام 2003م . للمزيد انظر صحيف الزمان، العدد 1575، 5 أغسطس 2003م.

ديسمبر عام 1989م، وأكدت المعارضة على أن هدفها الأساسي هو إسقاط حكم دو من أجل إقامة حكومة انتقالية تتشكل من أعضاء الجبهة الوطنية وتكون مهمتها النهوض بالبلاد وتعمل على إجراء إنتخابات حرة نزيهة، إلا أن صمويل دو رفض تلك المطالب وهو الأمر الذى أدى الى الحرب الأهلية[1].

على إثر ذلك فقد عرضت الإيكواس وهى المجموعة الاقتصادية فى غرب أفريقيا وساطتها[2] بهدف إنهاء تلك الحرب وقد رحبت حكومة دو بالوساطة، وقدمت المجموعة الاقتصادية اقتراحاً بوقف إطلاق النار بإشراف دولى وتشكيل حكومة وطنية وقد حظي ذلك الاقتراح بموافقة الحكومة، الا أن تشارلز تايلور قائد المعارضة رفض وجود أى قوة دولية[3] ورفض تايلور فكرة تشكيل حكومة بالطريقة التى اقترحتها مجموعة دول غرب أفريقيا، ورفض تايلور أيضاً وساطة سيراليون من أجل استئناف المباحثات بين الطرفين ونتيجة لذلك فقد إستمرت هجمات المعارضة حتى تمكنت من السيطرة على كاريسبورج الواقعة على بعد 20 ميلاً من العاصمة منروفيا، وهو الأمر الذى دفع صمويل دو إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الحكومة الأمريكية وجدت أنه من الصعب تأييده[4] ؛ لذا قدم صمويل دو مقترح للمعارضة يتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الجبهة الوطنية القومية الليبيرية المعارضة (NPFL) وجميع الأحزاب السياسية، ولكن قائد المعارضة تشارلز تايلور رفض ذلك المقترح.

كان موقف صمويل دو ضعيفاً ولذلك واصلت المعارضة هجماتها حتى تمكنت من احتلال العاصمة منروفيا وألقت القبض على الرئيس الليبيري صامويل دو الذى أُعدم فى سبتمبر عام 1990م[5].

1- صحيفة الوطن، العدد 5511، الكويت، 19 يونيو 1990م.

2- التقرير الاستراتيجي العربي عام 2000م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001م، ص47.

3- صحيفة الأنباء، العدد 5223، 12 يوليو 1990م.

4- صحيفة الأهرام، العدد 37798، 3 يونيو 1990م.

5- محمود احمد عزت: **الحروب الأهلية والصراع علي السلطة في جمهورية ليبيريا**. دراسات دولية سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 55، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003م، ص46.

2. ليبيريا فى عهد تشارلز تايلور

بعد سقوط حكومة صامويل دو تم تشكيل حكومة مدنية مؤقتة برئاسة (أموس سوير)، وقد واجهت صعوبات من قبل المعارضة التى يتزعمها تايلور، ولذا تم عقد اتفاق بين الطرفين فى الثلاثين من يونيو عام 1991م فى يامو سوكرو عاصمة كوت ديفوار الجديدة، ويقتضى الاتفاق علي التعاون بين الطرفين حتى يتم إجراء إنتخابات تحت إشراف دولى والسماح لقوات حفظ السلام بالانتشار فى ليبيريا[1].

أ- المعارضة والصراع على السلطة

سعت حكومة سوير خلال قمة دول غرب أفريقيا (أيكواس) بمدينة أبوجا عاصمة نيجيريا عام 1991م أن تحصل على إعتراف بها من قبل الجبهة الوطنية التى يتزعمها تايلور والتى شاركت فى القمه من خلال ممثلها جون ريتشارد سون، ولكن رفضت الجبهة الاعتراف بالحكومة المؤقتة فى ليبيريا وأعلنت انسحابها من القمة، وتنفيذاً لاتفاق ياموسكرو فقد سعت دول غرب أفريقيا فى نشر قواتها فى ليبيريا، إلا أن تلك القوات واجهت معارضة من قبل راليه سيكي رئيس الحركة الموحدة من أجل الديمقراطية (MODEL)، ومن أنصار صمويل دو وهى حركة معارضة لكل من الحكومة المدنية والجبهة الوطنية ولجأت الى سيراليون ولكن تمكنت الحكومة المدنية من إدخال القوات، وأبدت الجبهة الوطنية موافقتها، وأعلنت الجبهة نزع سلاحها عام 1992م، إلا أنه بتعرض الجبهة الوطنية لهجمات من قبل قوات حفظ السلام دفع تايلور إلى إعادة التسليح، وأخذت الحرب الأهلية على أثر ذلك بالتصاعد وللحيلولة دون تفاقم الوضع تم توقيع اتفاق بين الفصائل المتحاربة فى العشرين من ديسمبر عام 1994م بوقف إطلاق النار وإجراء إنتخابات فى يناير 1996م، إلا أنه لم ينفذ لفشل الفصائل فى تشكيل مجلس الحاكم الجديد وبالرغم من ذلك فقد عقدت بعض الفصائل اجتماعاً فى العاصمة النيجيرية أبوجا في العشرين من أغسطس عام 1995م، ولكن امتنع جناح الحركة المتحدة من الحضور وتم التوصل لإتفاق ينص على تشكيل مجلس

1- صحيفة الأهرام، العدد 37821، 26 يونيو 1990م.

رئاسة جديد برئاسة شخصية محايدة وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة مؤقتة لتيسير أعمال وإقامة انتخابات ديمقراطية ولكن خالت بعض الفصائل المعارضة دون تنفيذ الأمر ولم يلتزما بوقف إطلاق النار، ومحاولة كل طرف بالسيطرة على الأماكن الاستراتيجية بالعاصمة منروفيا، وبالرغم من تفاقم الوضع وأزدياد العنف إلا أنه فى التاسع عشر من أكتوبر عام 1995م تم تشكيل حكومة مصالحة وطنية وضمت جميع الفصائل المعارضة وفى بداية عام 1996م تم تنفيذ عملية نزع السلاح بموجب برنامج الذى وضعته منظمة الإيكواس، وتم إجراء انتخابات رئاسية فى عام 1997م تحت إشراف منظمة الايكواس وانتهت بفوز تشارلز تايلور قائد الحركة الوطنية رئيساً لليبيريا بنسبة تصل إلى 75% وكما فاز حزبه بالأغلبية داخل مجلسي الشيوخ (21 مقعد من 26) والنواب (49 مقعدًا من 64).

ب-الحرب الأهلية الثانية (1999م:2003م) فى عهد تشارلز تايلور

لم يكن الوضع فى ليبيريا أفضل حالاً فى عهد تايلور الذى وعد الشعب الليبيري بتحسين الوضع الاقتصادى وإشاعة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وسبب اختيار الشعب الليبيري لتشارلز تايلور رغم جرائمه هو أن الليبيريين اقتنعوا بأنهم إذا لم يصوتوا لصالحه فسيعود هذا الرجل لإشعال الحرب من جديد، غير أن تولي تايلور الحكم لم يوقف الحرب كما لم يساعد في نهوض البلاد، فأكثر من نصف الليبيريين تحت خط الفقر، كما قمع تايلور المعارضة ومارس صلاحياته دونما محاسبة، علاوة على الفساد ومحاباة قبائل تحالف معها ضد جماعة الماندنجو والكران ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن ممارسات تايلور اتخذت أبعاداً إقليمية حيث استمرت قواته في استخراج الماس من حقول سيراليون مقابل دعم الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون بقيادة سنكوه بالسلاح.

كل هذه الممارسات دفعت قوات إيكواس إلى الإنسحاب من ليبيريا في يوليو عام 1999م كما فرضت الأمم المتحدة عقوبات دولية على حكومة ليبيريا لتوقف دعم تايلور لمتمردي سيراليون في عام 2001م وفي الوقت نفسه تصاعد القتال بين حكومة تايلور وجبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية (LURD) التي

أعادت تشكيل نفسها عبر حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا[1]، وقد بدأت المعارك ضد تايلور في المقاطعات الشمالية المحاذية لغينيا، إلا أنه في فبراير 2002م أتخذت المعارك منحنى آخر إذ زحفت قوات(LURD) نحو الجنوب حيث العاصمة منروفيا ودفع ذلك تايلور إلى إعلان حالة الطوارئ كما حاول تهدئة الوضع في غينيا وسيراليون وأعلن أنه لن يقدم أي دعم للجبهة الثورية المتحدة وشارك في مؤتمر الرباط في فبراير 2002م لكسب تأييد إيكواس والأمم المتحدة وقد نجح تايلور إلى حد ما في خطوته إذ فرضت إيكواس عقوبات على جبهة لورد وقادتها لإجبار الجبهة على وقف النار.

لكن مع تصاعد الضغوط الإقليمية والدولية المطالبة باستقالة تايلور لحل أزمة ليبيريا خرق فصيلا التمرد الهدنة وكثفا من هجماتهما في كل الاتجاهات نحو العاصمة منروفيا في مارس 2003م وحققوا بالفعل تقدماً حتى أصبحوا في شهر يونيو 2003م يسيطرون على 60% من مساحة البلاد[2]، وأجبر ذلك تايلور على التوقيع مع فصيلي التمرد على الهدنة في نفس الشهر، كما أعلن أنه سيغادر ليبيريا إلى منفاه في نيجيريا لاسيما بعد أن عرض الرئيس النيجيري أولسيغون أوباسانجو اللجوء السياسي لكنه اشترط وصول قوات حفظ السلام الدولية (أميركية وأفريقية)[3] حتى يرحل، وعلى إثر ذلك بادرت دول غرب أفريقيا بإرسال ثلاثة آلاف جندى لحفظ السلام فى ليبيريا.

ج-حكومة موسيس بلاه المؤقتة[4]

بعد تنازل تشارلز تايلور عن الحكم فى أكتوبر عام 2003م تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة نائبة (موسيس بلاه)[1]، الذى أتبع أسلوباً دبلوماساً يتسم بالعقلانية والمرونة

1- أزهار الغرباوي : **ليبيريا بين الحرب الأهلية والحلول الأمريكية**. أوراق دولية، العدد 132، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003م، ص15.

2- صحيفة بابل، العدد 3453، 16 سبتمبر 2002م.

3- صحيفة الزمان، العدد 1555، 13 يوليو2003.

4- موسيس بلاه كان رئيساً مؤقتاً لليبيريا من 11 أغسطس إلى 14 أكتوبر 2003، بعد استقالة تشارلز تايلور وافق بلاه على التنحي في أكتوبر كجزء من اتفاق سلام لإنهاء 14 عاما من الحرب الأهلية، وسلم السلطة إلى حكومة انتقالية برئاسة جيود برابنت ولم يحقق الكثير من الإنجازات خلال فترة رئاسته القصيرة، التي استمرت حوالي شهرين فقط.

لاستقطاب المتمردين الى جانب الحكومة ويتم ذلك من خلال عرضه منصب نائب الرئيس على المتمردين فى محاولة لضمأن تحقيق السلام، وقد بادرت حكومته بتوجيه دعوى للمعارضة الى التخلى عن أسلحتهم وإجراء المباحثات معهم.

وقد أبدت المعارضة موافقتها على ذلك وتم عقد المباحثات فى أكرا بغأنا بين ممثلى الحكومة الليبيرية والمعارضة التى تمثل حركتى الليبيريين الموحدين للمصالحة والديمقراطية والحركة من أجل الديمقراطية فى ليبيريا بإشراف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تم التوصل فيه إلى إتفاق ينص على تقاسم السلطة بين الحكومة والمعارضة وإنهاء الحرب بين الطرفين[2].

وقد توصلت الحكومة الى إتفاق كما بدأت المعارضة ارتياحها لإنتهاء الحرب بين الطرفين وفى الوقت ذاته رحب البيت الابيض بإتفاق السلام الذى وقع فى أكرا والذى وضع حداً لأربع سنوات من الحرب الأهلية الليبيرية[3]، وتنفيذاً لذلك الاتفاق فقد سحبت المعارضة قواتها من العاصمة مونروفيا بهدف تدفق المساعدات إلى المدينة وقد قوبل قرار المعارضة بالأنسحاب من منروفيا، بترحيب كبير من جانب المنظمات الإنسانية التى كانت تترقب الموقف.

3. التفاعلات الإقليمية والدولية

أ- الدور الاقليمي

امتدت أزمة ليبيريا لتتداخل وتتشابك مع صراعات إقليمية أخرى في منطقة غرب أفريقيا كما ساهمت أيضاً هذه الأطراف الإقليمية في تغذية أطراف الصراع الليبيري بالسلاح والمال من أجل مصالحها الخاصة، ففي شمال ليبيريا تقع غينيا التي لعبت

1- صحيفة الزمان، العدد 1568، 28 أغسطس 2003.

2- جاسم محمد يونس: **تنازل تايلور عن السلطة (بداية أم نهاية للحرب الأهلية في ليبيريا؟)**. أوراق دولية، العدد 126، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003م، ص12.

3- المرجع السابق، ص12.

دوراً في دعم جبهة (LURD) الليبيرية مما أدى إلى توتر العلاقة بين الدولتين ووقوع صدامات عسكرية على الحدود في المقابل تقول غينيا أن حكومة تايلور تدعم متمردين غينيين، وتقول المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات أن جبهة (LURD) تتلقى دعماً كبيراً من غينيا لاسيما مع وجود علاقات طيبة بين قائد لورد ويدعى سيكو كونيه وحكومة كوناكري[1].

أما ساحل العاج التي تقع شرق ليبيريا، فقد انقلب الأمر من دعمها لتايلور إلى مساعدة المتمردين ضده لاسيما بعد أن قام تايلور بدعم متمردي غرب ساحل العاج وقد ترددت أنباء بأن حكومة الرئيس لورن جباجبو تدعم الحركة الليبيرية من أجل الديمقراطية (MODEL) بالمال والسلاح[2].

وبالنسبة لسيراليون التي تقع شمال غرب ليبيريا فقد تحالف مع متمردي الجبهة الثورية المتحدة وهو الأمر الذي أثار غضب إيكواس والقوى الدولية خاصة الولايات المتحدة ودفعهم إلى فرض عقوبات دولية على ليبيريا في عام 2001م وتم تمديدها في مايو 2002م لعام آخر[3].

ب-الدور الأميركي في الأزمة

ترتبط أميركا مع ليبيريا بعلاقة تاريخية بحكم أن الأخيرة استوطن فيها العبيد الأميركيون المحررون الذين تربطهم علاقة معنوية بواشنطن ويعتبرونها المسؤولة عنهم، ولكن هذه العلاقة اتسمت بالمصالح الأميركية، وبعض هذه المصالح قديمة والأخرى حديثة، فبالنسبة للمصالح القديمة فتتمثل في بناء واشنطن مطار روبير تزفيلد الدولي[4]

1- محمد احمد عبدالغفار: **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية تحليلية.** (الجزائر: دار هومة، 2004م)، ص337.

2- بدر حسن شافعي: **الصراعات المسلحة في غرب افريقيا...إلي أين؟.** السياسة الدولية، العدد 143، 2001م.

3- الأمم المتحدة ، **تقرير لعمليات السلام في الأمم المتحدة،** 2005م، ص13.

4- صحيفة الثورة، العدد 5650، 9 نوفمبر 1985.

الذي يستخدم قاعدة رئيسية لإعادة تموين الطائرات العسكرية الأميركية بالوقود في المحيط الأطلنطي، كما أن ليبيريا بها محطة إرسال تابعة للسي آي إيه لالتقاط كل ما يبث في القارة، إضافة إلى وجود قاعدة أوميغا إحدى أكبر ست قواعد بحرية أميركية خارج الولايات المتحدة.

هذا إلى جانب وجود مزرعة المطاط اليابانية الأميركية قرب مطار ليبيريا الدولي وهي من أكبر المزارع من نوعها في العالم ويقيم بها 75 ألف نسمة، كما كانت ليبيريا محطة أميركية لدعم المتمردين في أفريقيا، وعلى سبيل المثال كأنت الأسلحة تصل لحركة يونيتا الأنغولية التي تدعمها أمريكا عبر ليبيريا[1].

أما المصالح التي ظهرت حديثاً فأبرزها المشروعات الأميركية النفطية في منطقة غرب أفريقيا وخاصة خليج غينيا وهو شريط ساحلي مليء بالنفط بين أنغولا ونيجيريا وإنتاج المنطقة النفطي يتعدى 5.4 ملايين برميل يومياً[2].

إما أن يستمر النزاع الليبيري ويتصاعد مع رفض تايلور مغادرة البلاد قبل تسليمها لقوات دولية تحافظ على جبهته أو أن يقبل بالمغادرة تاركاً قوى التمرد تتنازع على اقتسام السلطة ورغم هذه المصالح أتخذت أميركا خطوات ثابتة فى عدم التورط في الصراع الليبيري، لكنها استخدمت أدوات أخرى للحفاظ على مصالحها منها التهديد بقطع المساعدات عن ليبيريا.

لكنه يمكن تسكين الرغبة الأميركية في إنهاء الصراع الليبيري ضمن سياسة أمريكية جديدة قوامها إنهاء الصراعات في مناطق الثروات بأفريقيا، وأن إنهاء الأزمة الليبيرية قد يساعد على تحسين صورة الحزب الجمهوري الذي يتزعمه بوش في أعين الأميركيين السود في الانتخابات القادمة الذين عادة ما يصوتون للحزب الديمقراطي[3].

1- محمد شعبان صوانن: **العبر من التاريخ الاستعماري في ليبيريا لقضايانا المعاصرة.** مقال منشور علي شبكة الانترنت، موقع نظرات مشرقة، علي الرابط: Natharatmouchrika.net.

2- Uentin outran, **Recent History Liberia, this is a repository copy of Liberia**, university of Leeds, 2016, p.7.

3- عبد السلام البغدادي: **لماذا اجبر الرئيس الليبيري (تايلور) علي مغادرة السلطة والبلاد؟**. أوراق دولية، العدد 125، **مركز الدراسات الدولية**، جامعة بغداد، 2003م، ص4.

ثانياً: جهود تسوية الصراع وإنشاء بعثة الأمم المتحدة

اندلعت الحرب الأهلية الليبيرية فى الرابع من ديسمبر عام 1989م، وبدأت بهجوم مسلح شنه المتمردون التابعين للجبهة الوطنية القومية الليبيرية (NPFL)، وكانوا تحت قيادة تشارلز تايلور، وبدأ المتمردون التحرك من ساحل العاج، وسيطروا على مساحات شاسعة من الأراضى فى الشمال وتحديداً فى مقاطعة نيمبا[1]، ومن هنا يمكن تحديد أربعة أبعاد للحرب الأهلية فى ليبيريا وتتمثل فى:

- غياب السلطة المركزية القادرة على فرض السيطرة الفعلية على الوحدات السياسيةالتابعة لها.
- ضعف الولاء القومى للدولة، وإرتفاع السمو القبلي.
- رغبة كل قبيلة للوصول الى السلطة واتخاذها وسيلة للثأر من القبائل الأخرى.
- تعدد مراكز القوى فى المجتمع الليبيري، ومن ثم تعدد قواعد حل الصراع فى المجتمع.

1. التمرد المسلح

أ- بداية الحرب الأهلية الليبيرية

الدول التى تعاني من أزمة التكامل القومى تلجاء عادة الى إحدى السياستين (سياسة الاستيعاب أو سياسة الوحدة) حتى يتم تشكيل حكومة وطنية[2]، وصلت قوات الجبهة الوطنية الليبيرية الى العاصمة منروفيا خلال ستة أشهر وخلال ذلك حدثت عدة أنتهاكات لحقوق الإنسان من الأطراف المختلفة[3] وتم اللجوء الى المجتمع الدولى

1- Johanna Speyer, Christina Stobwasser, **Liberia (NFPL) 1989-1996 New York**, 2016, P.4.

2- محمد مصطفي شحاته: **أبعاد الحررب الأهلية في ليبيريا. السياسة الدولية**، العدد 103، كانون الثاني، 1991م، ص222.

3- عند وقوع التمرد العسكري قامت عصابة تشارلز تايلور بقتل مائة ألف مسلم شر قتلة، كما قامت بحرق عدد كبير من الدعاة والأئمة وذلك بصب البنزين عليهم، كما قاموا بقطع آذان وألسنتهم وهو حياء، كما تم تشريد أكثر من سبعمائة ألف مسلم اجبروا علي ترك ديارهم وأموالهم، وقاموا

للتدخل لمنع وقوع أزمة إنسانية، لذلك قامت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإيكواس (ECOWAS) بنشر بعثة لحفظ السلام ومجموعة لوقف إطلاق النار والمعروفة باسم فريق المراقبين العسكريين (ECOMOG) فى شهر أغسطس عام 1990م بالعاصمة منروفيا[1].

لجاء دو الى الولايات المتحدة لطلب المساعدة لتغلب على تلك الأزمة، ولكن الحكومة الأمريكية وجدت من الصعب تأييده بسبب الإتهامات الموجهة اليه والمتمثلة فى قيامه بإنتهاكات لحقوق الإنسان، وسوء إدارته للاقتصاد الليبيري[2] وقد تمكنت جماعة منشقة عن القوات الموالية لتايلور فى العاشر من سبتمبر عام 1990م برئاسة البرنس جونسون بقتل صامويل دو وهو الأمر الذى مكن قوات تايلور من إحكام سيطرتها على معظم الأقاليم الليبيرية[3].

تم التوقيع على وثيقة وقف إطلاق النار فى نوفمبر عام 1990م، وتلى ذلك التوقيع على إتفاق السلام الثانى بين الحكومة المؤقتة والجبهة الوطنية القومية، وأنصار دو فى ديسمبر عام 1990م[4] وخلال انعقاد جلسة مجلس الأمن الدولى فى الثانى والعشرون من يناير عام 1991م، اجتمعت الفصائل المسلحة الليبيرية لوضع حداً للاقتتال فيما

بتهديم المساجد والمدارس الإسلامية التي كان عددها قبل المذبحة بسبعمائة عشرون مسجداً، ومائة وخمسون مدرسة ابتدائية، وخمسة واربعون مدرسة ثانوية، ومن المؤكد أن أهداف هذه الحملة التخلص من القيادات الاسلامية الشابة، وقمع واخماد نهضتهم الدينية والتعليمية، فضلاً عن محو الهوية الاسلامية، للمزيد ينظر: جمال عبدالهادي محمد مسعود وعلي لبن، **المجتمع الإسلامي المعاصر(ب) أفريقيا**، الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، 1995م، ص174.

1- بدر حسن شافعي: **تسوية الصراعات في أفريقيا (نموذج الإيكواس)**. دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009م، ص 160-161.

2- صلاح سالم: **الحرب الأهلية في ليبيريا وإمكانيات التسوية السياسية**. السياسة الدولية، السنة الثانية والثلاثوت، العدد 125 يوليو – تموز 1996م، ص 171.

3- جمال ضلع، مرجع سابق، ص 33.

4- David Harrs, Op. Cit., P.30.

بينها، إذ اجتمعت فى لومى عاصمة توغو فى شهر فبراير عام 1991م، واتفقوا على عقد مؤتمر وطنى فى شهر مارس من العام نفسه، وتم عقد الاجتماع كما هو مخطط واجتمع أربعة عشر من قادة الفصائل المسلحة فى ليبيريا، ولكنها فشلت فى التوصل إلى أى اتفاق[1]، ودخلت الحرب الأهلية مرحلة جديدة، وقد تمثلت فى وقوع اشتباكات بين تايلور وبين القوات الحكومية فى سيراليون على الحدود بينهما، وذلك بعد أن دخلت قوات تايلور أراضى سيراليون بصورة غير قانونية، فى محاولة من تايلور لتعقب أنصار الرئيس الليبيري الأسبق دو الذين لجأوا الى أراضى سيراليون[2].

ب-الجبهة الوطنية المستقلة واحترام المواجهات بين الفصائل المتنازعة

ركزت الجبهة الوطنية الليبيرية المستقلة (INPFL) نشاطها فى العاصمة منروفيا وكان الهدف بالدرجة الاولى الجماعات الموالية لتايلور، لاسيما جماعتى الماندنجو والكران وهو ما مهد للأمير جونسون من فرض سيطرته على العاصمة منروفيا، ومن جهة أخرى كان جونسون يعلق أماله على تدخل الإيكواس لوضع حد للحرب، وأبدى تعاون بشكل كبير مع الايكواس لإنجاح مهمتهم فى ليبيريا، وبعد الإعلان عن الاتفاق بوقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، قلت أهمية ودور قوات (INPFL) تدريجياً، وهو الأمر الذى أدى إلى ضعفها ودفع الأمير جونسون بالتوجه إلى نيجيريا فى عام 1992م[3]، وقد أكد مجلس الأمن الدولى بشأن تطور الأوضاع فى ليبيريا خلال جلسته المنعقدة فى التاسع عشر من نوفمبر عام 1992م، التى أكد من خلالها على مقررات عدة من أهمها[4]:

1- Lesters, Hyman, Op. Cit., P.30.

2- سامي بخوش: **دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا، نموذج منظمة الايكواس في ليبيريا وكوت ديفوار**. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنه، 2012م، ص116.

3- Johanna Speyer, Op.cit. P: 8.

4- وثائق الأمم المتحد، قرارات مجلس الأمن، رقم الجلسة 3138، وثيقة رقم S/24815، 19 تشرين الثاني 1992م، ص2-3.

- مجلس الأمن يعيد تأكيد بأن الإتفاق الذى تم التوصل إليه فى عام 1991م، يوفر أفضل إطار عمل ممكن للتوصل إلى حل سلمى للنزاع الليبيري عبر تهيئة الظروف اللازمة لإجراء أنتخابات حرة نزيهة فى ليبيريا.
- طلب الأمين العام أن يوفد على وجه الاستعجال ممثلاً خاصاً إلى ليبيريا لتقييم الحالة وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن فى أقرب وقت ممكن وتقديم التوصيات.

وقد سعى مجلس الأمن الدولى فى ليبيريا إلى دعم جهود الايكواس، فأصدر المجلس القرار الرقم 788 فى التاسع عشر من نوفمبر لعام 1992م[1]، والذى أكد من خلاله على مشروعية تدخل الإيكواس، وكما فرض المجلس حظر شامل على تصدير السلاح إلى ليبيريا وساعد فى ذلك قوات الإيكواس.

قامت الإيكواس بشن هجوم ضد الجبهة الوطنية القومية قى يناير من عام 1993م وقد تمكنت الإيكواس من طرد مقاتلى الجبهة الوطنية القومية إلى خارج ضواحى منروفيا[2]. وكانت التقديرات فى ذلك الوقت تشير إلى أن أكثر من مائة وخمسون ألف شخص لقوا مصرعهم أثناء الحرب الأهلية الليبيرية، مع نزوح أكثر من ثلث عدد السكان فى ليبيريا، وأكثر من مليون شخص يواجهون خطر المجاعة، وتعرضت أغلب القرى والمدن إلى أضرار واسعة النطاق، أعلن تايلور موافقته على توقيع اتفاق كوتونو (COTONOU) للسلام فى بنين الذى تم التوصل إليه فى الخامس والعشرين من شهر يوليو عام 1993م، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الايكواس، وتمثلت أهم بنود الاتفاق فى:

- وقف إطلاق النار.
- نزع سلاح الفصائل المتحاربة.
- تشكيل حكومة أنتقالية تمثل الأطراف الرئيسية للنزاع فى ليبيريا[3].

1- عبدالجليل زيد هون: **الحروب الأهلية وانهيار الدول ليبيريا نموذجاً**. الرياض (جريدة)، للمزيد ينظر الرابط التالي علي شبكة الإنترنت: https://www.alriyadh.com

2- هاني سليمان اسماعيل علي قربة، مرجع سابق، ص 253.

3- سامي بخوش، مرجع سابق، ص 117.

ج- دور مجلس الأمن الدولى

أصدر مجلس الأمن الدولى القرار[1] المرقم (866) فى الثانى والعشرين من سبتمبر عام 1993م وذلك لمحاولة لتنفيذ بنود اتفاق كوتونو، الذي أقر من خلاله إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة فى ليبيريا الإينوميل (Un Observer Mission in Liberia) (UNOMIL)، وتعد هذه هى البعثة الأولى من نوعها التى تنشئها الأمم المتحدة بالتعاون مع بعثة حفظ السلام التابعة لمنظمة أخرى هى الإيكواس، وقد اقترح الأمين العام أن تتكون العناصر العسكرية للبعثة من الدول التالية: (الأردن، اكوادور، أورغواي، بنغلادش، غينيا، بيساو، سلوفاكيا، الصين ومصر، النمسا، كينيا، هنغاريا، باكستان، التشيك)[2]، والاتفاق الذى تم التوصل إليه وضع أطاراً تنسيقياً وتعاونياً بين قوات الايكوموج ذات الدور الرئيسي وقوات مراقبي الأمم المتحدة، والذي يمثل استمرارية وغطاء للشرعية الدولية فى ليبيريا والتى تمثل ما يلي:

(1) إنشاء لجنة مشتركة من قوات الإيكوموج والأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار ويرأسها مراقبون من الأمم المتحدة المشتركون فى هذه اللجنة.

(2) تقوم قوات الإيكوموج بالالتزام بعمليات البحث عن أية أسلحة مفقودة أو مخبأه بإشراف ومراقبة من قوات الأمم المتحدة.

(3) تقوم قوات الايكوموج بالتعاون مع مراقبي الأمم المتحدة بالإشراف على تنفيذ نزع أسلحة الفصائل المتصارعة.

(4) وضع برنامج تطبيق هذا الاتفاق بما فيه نزع السلاح وإعادة تجميع القوات بواسطة قوات الإيكوموج ومراقبي الأمم المتحدة.

1- وثائق الأمم المتحدة'، قرارات مجلس الأمن، رقم الجلسة 3263، **وثيقة رقم S/26200**، 10 اغسطس 1993م، ص190.

2- وثائق الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن، رقم الجلسة 3281، **وثيقة رقم S/26422**، 22 سبتمبر 1993م، ص2-3.

(5) تقوم قوات الإيكوموج واليوتوميل بمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق ويتمتعان بحرية كاملة فى الحركة فى كافة الأراضى الليبيرية[1].

وفى نفس التوقيت ظهرت جماعة مسلحة فى نهاية عام 1993م فى ليبيريا أطلقت على نفسها مجلس السلام الليبيري وكانت بزعامة جورج بولى (George Polley)، وقد بدأت بمهاجمة المناطق الخاضعة لنفوذ تايلور فى الجنوب الشرقى للبلاد، وأسهمت هذه الأوضاع والتوترات المستمرة فى تفشى الفوضى، وقد سيطر من خلال هذه الفوضى لوردات الحرب على مختلف أقاليم ليبيريا[2].

2. تطور مواقف الأمم المتحدة

لقد كان عام 1994م عاماً صعباً على جميع الليبيرين، ويتضح ذلك من خلال البيان الذى أعلن عنه مجلس الأمن بجلسته المنعقدة فى الخامس والعشرين من فبراير من عام 1994م، والذى أعرب المجلس من خلالها عن قلقه إزاء موجة العنف التى اندلعت فى ليبيريا وما رافقها من تعطيل لشحنات الإغاثة الإنسانية، وهو ما أسهم فى حدوث ظهور جماعات عسكرية جديدة وحدوث مشكلات فى الانضباط العسكرى بين الفصائل المتنازعة فيما بينها.

أ- المدة الإنتقالية ما بين السلم والحرب الأهلية الثانية (2003م:2006م)

أعلن مجلس الأمن عن أسفه للخسائر التى وقعت فى الأرواح وتدمير الممتلكات وتزايد أعداد النازحين ويشدد المجلس من كافة الأطراف الليبيرية إلى الالتزام الصارم باتفاق وقف إطلاق النار، وإلى ضرورة التعاون التام مع جهود الإغاثة الدولية، بهدف إنهاء العقبات التى تحول دون تقديم المعاونة الإنسانية وفى نفس السياق أعلن مجلس الأمن عن قلقه إزاء التأخير فى تنفيذ الالتزامات التى تعهدت بها الأطراف بموجب

1- أحمد فاضل يعقوب: **دور منظمة الايكواس في حل أزمة ليبيريا**. السياسة الدولية، العدد 118، سبتمبر 1993م، ص252.

2- عبدالعالم بجاش: **ليبيريا ... بناء السلام بعد حربين أهليتين وربع مليون قتيل**.المشاهد نت،23 أكتوبر، 2002م علي الرابط: https://almushahid.net

إتفاق كوتونو، لاسيما نزع السلاح وتشكيل حكومة انتقالية، ويجب على أطراف النزاع فى ليبيريا أن تضع فى حساباتها وتصورها أن دعم المجتمع الدولى ومجلس الأمن الدولى لن يستمر فى ظل عدم حدوث تقدم ملموس نحو التنفيذ التام والعاجل للاتفاق[1].

وفى السابع من مارس لعام 1994م، تم تشكيل حكومة انتقالية فى ليبيريا من قبل المجموعات الثلاثة المتنازعة فى ليبيريا، وبخصوص تشكيل الحكومة الانتقالية أعلن مجلس الأمن الدولى عن ارتياحه لقيام الأطراف الليبيرية من انجاز عدد من الخطوات المهمة نحو تنفيذ اتفاق كوتونو، وكما شهد مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبيرية تنصيب عدة شخصيات بارزة من أهمها: الرئيس نيسفور ديودون سوغلو (Nicevor Diodon Soglow) رئيس جمهورية بنين، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ووزراء خارجية كل من كوت دى فوار وغامبيا ونيجيريا، فضلاً عن الممثل الخاص لمجلس الأمن للشئون العامة[2] أعلن تشارلز تايلور فى التاسع عشر من شهر أبريل لعام 1994م.

قامت قوات الايكوموج بالهجوم على قوات الجبهة الوطنية و قد نتج عنه وقوع خسائر كبيرة فى الأرواح[3] من الجبهة الوطنية، ومن جهة مجلس الأمن فقد أعلن فى الحادى والعشرين من شهر يوليو من عام 1994م بترحيبه بالتقدم الحاصل فى ليبيريا، والذى أثمر عن تشكيل حكومة انتقالية وطنية تتولى زمام الأمور لحين إجراء الانتخابات، كما أشاد المجلس بالدور الإيجابي الذى قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فى جهودها الرامية إلى المساعدة فى استعادة السلم والأمن والاستقرار فى ليبيريا[4].

1- وثائق الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن، 1994، الجلسة 3339، وثيقة رقم **(Add. 1, s/1994/168)** ، 25 شباط 1994م ص97-98.

2- وثائق الأمم المتحدة ،**التقرير المحلي الثالث للأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا**، وثيقة رقم S/1994/1006، 18 أبريل 1994م، ص2.

3- نورا عبدالقادر حسن: **ليبيريا ... أزمة جديدة للدولة في افريقيا. السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر ،2003م، ص212.

4- وثائق الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن، رقم الجلسة 3366، **وثيقة رقم (S/1994/463)**، 21 أبريل 1994م، ص2

وفى بداية عام 1994م عقدت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية محادثات مع وفود منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وقد أعلن الجميع الموافقة على وقف الأعمال العدائية حتى يمكن للايكوموج والأمم المتحدة من نشر قوات حفظ السلام التابعة لهم[1]. وقد أجرى المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي اجتماعات استمرت من الفترة السادس عشر حتى السادس والعشرين من شهر أغسطس لعام 1994م، مع ممثلين عن الحكومة الانتقالية الليبيرية، وقادة الفصائل المسلحة وشخصيات ليبيرية أخرى مهمة، وكأن من ضمن هذه الشخصيات التى حضرت الاجتماعات اللواء جون ايننغر (John Eininger) القائد الميدانى لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأيضًا القس كنعان بنانا الشخصية المهمة التى أوفدتها منظمة الوحدة الإفريقية إلى ليبيريا، وكما اجتمع مع المبعوث الغانى جيري رولنغر (Jerry Rollinger) رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفى نهاية الاجتماع توصل المبعوث الخاص إلى عدد من النتائج أهمها:

(1) أن إدارة شئون ليبيريا قد تأثرت تأثراً خطيراً بعجز مجلس الدولة المؤلف من خمسة أعضاء من التوصل إلى توافق بشأن معظم القضايا والمسائل القانونية والافتقار إلى الموارد المتاحة للحكومة لكي تدير شئون البلاد.

(2) أن الفصائل الليبيرية لم تبدي الالتزام والإدارة السياسية اللازمين لتنفيذ كوتونو.

(3) أن هناك عدد من المسائل المهمة المتصلة بالعملية الانتخابية لازالت بدون أجوبة ومن أهمها النظام الانتخابي الواجب إعتماده.

(4) أن محدودية التمويل المتاح لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تشكل عاملاً مهماً فى إعاقة هذا الفريق من أداء مهامه ومسئولياته وفقاً لاتفاق كوتونو[2].

1- هاني سليمان اسماعيل علي قربة، مرجع سابق، ص254.

2- وثائق الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن، **التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا**، وثيقة رقم (S/1994/1167)، 21 مايو 1994م، ص2.

ب-جهود تسوية الصراع

وفي ظل التعثر فى تطبيق الاتفاقيات السابقة الخاصة بوقف إطلاق النار بين الفصائل الليبيرية، فقد أجريت عدة مفاوضات ولكنها لم تسهم فى حدوث أى تقدم للعملية السلمية حتى تم توقيع اتفاق للسلام فى العشرين من سبتمبر عام 1995م، عرف باتفاق أبوجا الذى نص على وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة مؤقتة تقود البلاد إلى انتخابات ديمقراطية وتشريعية خلال عام واحد، وتشكيل مجلس رئاسي للبلاد يكون فيه نائباً مسلماً والأخر مسيحياً على أن يكون رئيس البرلمأن مسلماً، وأن تقوم قوات (ECOMOG) بنزع سلاح الفصائل المتحاربة[1] ومطالبة الفصائل الليبيرية كافة إلى ضرورة احترام كافة الإتفاقيات والالتزامات التى سبقت وتعهدت بها ويتم تنفيذها تنفيذاً سريعاً وكاملاً وبالأخص فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ونزع سلاح الفصائل المتحاربة وتسريح المقاتلين، وإجراء المصالحة الوطنية لأن مسئولية إستعادة السلام الديمقراطى تقع على عاتق الفصائل الليبيرية التى وقعت على إتفاق أبوجا للسلام فى العشرين من سبتمبر لعام 1995م، مما أثار مخاوف كافة الأطراف المعنية بصنع السلام فى ليبيريا[2]، من أن القتال قد ينتشر الى الاجزاء الاخرى الخاضعة لسيطرة جونسون، مما يؤدى إلى أعاقة عملية السلام وتفادياً لذلك بدأ مجلس إجراء مشاورات مع فريق الرصد، وأثمرت هذه الجهود عن توقف القتال فى الرابع من يناير من عام 1996م، وقد دعا الجنرال جونسون فى توبمانبورغ أن فريق الرصد أنحاز إلى جانب قوات الجناح الذى يتزعمه كروما فى حركة التحرير الليبيرية، وقام بأعتقال بعض مقاتلى جناح الجنرال جونسون العزل وفى المقابل أفاد فريق الرصد بأنه قبل وقوع الحادث انتهك مقاتلى جناح الجنرال جونسون بنود وقف إطلاق النار بصورة متكررة ودخلوا المدينة بأسلحتهم واستفزوا المدنيين[3] واستمر تدهور عملية السلام فى ليبيريا

1- ايمن السيد شبانه، مرجع سابق، ص350.

2- وثائق الأمم المتحدة، **قرارات ومقررات مجلس الأمن**، القرار رقم 1020، جلسة رقم 3592، وثيقة رقم (S/1994/742)، 10 نوفمبر 1995م، ص3.

3- وثائق الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن، **التقرير المرحلي عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا**، وثيقة رقم (S/1995/742)، 23 يناير 1996م، ص2.

على مدى الأشهر الأولى من عام 1996م وقد بلغ ذروته فى شهر أبريل من العام نفسه عندما أندلع القتال فى العاصمة منروفيا، مما نتج عنه فرار الآلاف من المدنيين من المدينة وقد نشب القتال فى ما يبدو بسبب محاولة اعتقال الجنرال روزفلت جونسون وهو قائد جناح جبهة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، إلا أنه من الواضح أن الأسباب الرئيسية للصراع اكبر من ذلك، فالمناوشات التى دارت بين جناحى الحاجى كروما وجناح الجنرال جونسون التابعين لجبهة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، وبين الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، والمجلس الليبيري للسلام قد تسببت فى وقوع الخلافات بين أعضاء مجلس الدولة، وقد أدى ذلك إلى تدهور الآمن فى المدينة وقد كان مجلس الدولة مصمم على تأكيد ذاته بطرق تتنافى مع توجهات إتفاق ابوجا[1].

وقد وصل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى منروفيا فى الثامن عشر من أبريل من عام 1996م، لتقييم الاحتمالات المستقبلية لعملية السلام والدور الذى يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به، والتقى أثناء وجوده فى منروفيا برئيس مجلس الدولة وممثلى الجماعة الاقتصادية وفريق الرصد وزعماء سياسيين ومدنيين وزعماء الفصائل، وفى الخامس من شهر مايو سافر الى العاصمة الغانية اكرا، وهناك إجرى اجتماعات مع رئيس الجماعة الاقتصادية ووزير خارجية نيجيريا، والجنرال جونسون وزعماء أخرين وقد ركز الامين العام على إستمرار سريان إتفاق ابوجا وفقاً للتطورات الأخيرة وعلى دور مجلس الدولة، وقد اعرب الممثل الخاص للأمين العام لدى عوته إلى نيويورك عن رأيه بإستعادة السلام والإستقرار فى ليبيريا ستكون عملية شاقة بالنظر إلى إنعدام الثقة بين الفصائل الليبيرية[2].

تم التوصل إلى هدنة فى شهر أغسطس من عام 1996م، وبعد ذلك وافقت كل من بوركينا فاسو وساحل العاج وجامبيا ومالى والنيجر وتوجو على إرسال قوات إلى

1- وثائق الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن، **التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا**، وثيقة رقم (S/1996/362)،21 مايو 1996م، ص1-2.
2- المصدر السابق، ص4.

ليبيريا، لحفظ السلام وتنفيذ الاتفاقات الدولية السابقة، ومن جهة أخرى أعلنت اولايات المتحدة الأمريكية عن عزمها تقديم مبلغ قدره ثلاثون مليون دولار، لدعم قوات حفظ السلام فى ليبيريا[1].

ج-انتخابات عام 1997م (نهاية الحرب الأهلية)

بدأت الفصائل المسلحة فى ليبيريا فى شهر يناير من عام 1997م بالتحول إلى أحزاب سياسية من اجل خوض الانتخابات الرئاسية والنيابية، وقد تم إجراء الانتخابات فى التاسع من شهر يوليو من العام 1997م، معلنة فى الوقت ذاته عن نهاية الحرب الأهلية الليبيرية التى استمرت لثمانية أعوام، وقد تم تسجيل ستة عشر حزباً كأحزاب مشاركة فى الانتخابات[2].

أسفرت نتائج الانتخابات التى جرت فى ليبيريا فى العام 1997م، عن فوز تشارلز تايلور وحزبه الحزب القومى الوطنى (NPP) الذى حصل على (تسعة وأربعون) من أصل (أربعة وستون) مقعداً فى مجلس النواب، كما حصل على (واحد وعشرون) من أصل (ستة وعشرون) مقعداً فى مجلس الشيوخ وجرت الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة لمنع أي تزوير قد يحدث، وبعد تنصيب تايلور رئيساً لليبيريا فى اليوم الرابع والعشرين من يوليو من عام 1997م، فقد القي خطاباً اكد فيه على تحقيق المصالحة الوطنية، ووعد بالحكم بالعدل والمساواة للجميع، وبذلك أنتهت مرحلة دموية وعصبية من تاريخ ليبيريا[3].

3. دور الأمم المتحدة فى (تسوية الصراع) فى ليبيريا

ساهمت المنظمات الدولية والإقليمية فى إدارة النزاع فى ليبيريا بأشكال مختلفة، فالأمم المتحدة ورغم أنها التزمت فى البداية بالتحفظ وعدم التدخل واعتبار النزاع فى

1- هاني سليمان اسماعيل علي قربة، مرجع سابق، ص258.

2- نورا عبد القادر حسن، مرجع سابق، ص212.

3- سماح سيد احمد المرسي: **التكامل الاقليمي كآلية لتعزيز لسلم والأمن في افريقيا مع اشارة خاصة لدور الايكواس في غرب افريقيا**. بحث مقدم إلي المؤتمر الثاني لشباب قضايا السلم والأمن في افريقيا، جامعة اللقاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2006م، ص10.

ليبيريا شأن داخلى إلا أن ذلك لم يمنع الأمم المتحدة من إرسال بعثات حفظ السلام للمساعدة للوصول إلى تنفيذ إتفاق سلام شامل، كما مهدت الطريق أمام المساعدات الإنسانية وتسريح المحاربين وأيضاً نزع السلاح وإعادة الإدماج بهدف إرساء أسس السلام وإعادة بناء الثقة وتعزيز سيادة القأنون وقد تمسكت الأمم المتحدة بدورها فى إدارة النزاع من خلال عمليات حفظ السلام أو ما يطلق عليها الدبلوماسية الوقائية للتدخل المبكر وأرسلت من أجل ذلك بعثة إلى ليبيريا (UNOMIL) تتكون من الجيش والشرطة والمراقبين.

أ- ترتيبات عملية السلام المتساند فى ليبيريا

تقوم الأمم المتحدة لتكريس عمليات السلام فى ليبيريا بتعيين الشرطة التابعة لها (CIVPOC) فى عمليات دعم السلام، من خلال بعثة الأمم المتحدة فى ليبيريا (UNMIL) كضابطة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالبشر، وهذا يكون بهدف حماية حقوق الأطفال والمرأة.

ويبرز أيضاً دور الأمم المتحدة فى نزع السلاح وتسريح الألف من المقاتلين وهذا من خلال مهمة قام بها مجلس الأمن (UNMIL) بنشر قواته لتوفير الأمن، وإجراء حملات إعلامية جماهيرية ممثلة من اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل (DDRR) وهذا بهدف إعادة هيكلة الشرطة وتسهيل عودة اللاجئين والمشردين وفتح مجال الانتخابات فى ليبيريا خلال سنة 2005م[1].

- **دور التمويلات الدولية فى إعادة الإعمار**

تجلت شراكة وتعاون الأمم المتحدة مع المركز الدولى للعدالة الانتقالية فى مساعدة ليبيريا ومحاولة إعادة البناء بعد الحرب الأهلية، وذلك بحماية حقوق الإنسان وتدعيم المجتمع المحلى والارتقاء بالحوار وإصلاح قطاع الأمن والشرطة.

1- عمليات الأمم المتحددة لحفظ السلام، موجز 2004م، **زيادة هائلة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**، ص34.

- **احترام حقوق الإنسان**

على المستوى الداخلى بذلت الدولة جهوداً وأدواراً مميزة بهدف بناء وتعزيز الأمن وحقوق مواطنيها فى ظل نهاية الصراع، فقد قامت ليبيريا بتنفيذ تعديلات على بعض القوانين بالإضافة إلى إنشاء القوانين لتأسيس بعض اللجان الرامية لحماية حقوق الإنسان، وتعديل أحكام قانون القضاء وقانون حظر الإتجار بالبشر، وأنشاء لجنة وطنية معنية لمكافحة الفساد.

أما على المستوى الخارجى فنجد توقيع اتفاقية مع الأمم المتحدة بهدف منح الحقوق للأشخاص ذوى الإعاقة، وقد تم الاهتمام بحقوق الإنسان فى ليبيريا من طرف المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان[1].

كل هذه الجهود تهدف إلى إعادة تفعيل القوانين والعمليات التى تساهم فى حماية وتعزيز حرية وحقوق الإنسان فى ليبيريا بعد النزاع.

- **اشتراك المجتمع المدنى**

إن بناء العلاقات وإرساء ثقافات السلام والتغلب على ثقافات العنف من الوظائف الهامة التى لا يمكن للحكومة أن تنفذها إلا بالاشتراك مع المجتمع المدنى، وقد تم ذلك من خلال إنشاء الدولة الإفريقية شبكة عمل لبناء السلام (WANEP) تقوم بالإعداد لمبادرات المجتمع المدنى وتحمل اسم شبكة عمل الإنذار والاستجابة (WARN) وتعمل بالتعاون مع منظمة (ECOWAS)[2].

- **الإشراف على الانتخابات ومراقبتها**

لعبت بعثة الأمم المتحدة دوراً فى مراقبة الانتخابات فى ليبيريا، وساهمت قوات حفظ السلام التابعة لها على توفير الأمن فى العمليات الإنتخابية، وقد أنشأت مكاتب

1- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، **مجلس حقوق الانسان في ليبيريا**، الدورة التاسعة، 2010م، ص7.

2- مارتينا فيشر، ترجمة: يوسف حجازي، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات والامكانيات والتحديات، **مركز بحوث برغهون الإدارة البناءة للنزاعات، 2006م، ص25.**

انتخابية بالإضافة إلى تدريب الالآف من أفراد الانتخابات الليبيرين، ذلك بهدف الوصول إلى ديمقراطية المشاركة عبر الانتخابات الحرة والنزيهة لبناء الاستقرار فى ليبيريا بعد النزاع[1].

- **تمكين المرأة فى الحياة السياسية**

ساهمت المنظمات غير الحكومية فى تفعيل وبناء قدرات المرأة فى ليبيريا، بحيث قامت منظمة المساواة فى نيروبي بالمشاركة فى مشروع الذى يهدف الى إقامة صوت مسموع للمرأة فى ليبيريا والتحالف والتضامن من أجل حقوقها، وقد لعب فريق الاستكشاف (Wongosoe) دوراً فى الدفاع عن هذه الحقوق[2].

ب- السلام والتنمية فى ليبيريا

انتهت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا مهمتها رسمياً يوم الجمعة 30 مارس 2018م، بعد 15 عاماً ساعدت خلالها البلاد على التحول من الحرب الأهلية إلى حقبة السلام الواعدة، ويأتي إكمال عمل البعثة بعد الانتخابات الأولى منذ 70 عاماً، التي تؤدي إلى انتقال السلطة من رئيس منتخب إلى آخر.

مع استعادة الاستقرار واستعداد بعثة الأمم المتحدة (UNMIL) لمغادرة البلاد، عملت البعثة مع المنظمات المحلية على عدة مشاريع لتحسين حياة المواطنين. وساعدت البعثة في تمويل مشروع زراعة حضرية في بينسفيل، وهي إحدى ضواحي العاصمة، وفي منطقة نيو كرو العشوائية داخل العاصمة، حيث تم الكشف عن حالات إصابة بالإيبولا، ساعدت البعثة على تمويل مشروع إعادة تدوير بمشاركة شباب من المجتمع المحلي وقد أضاف يعقوب الحلو منسق الأمم المتحدة للشئون الإنسانية في ليبيريا، قال إن تلك المشاريع مثال على الدعم المستمر من الأمم المتحدة للسلام والتنمية المستدامين، وأضاف صحيح أن البعثة ستغلق أبوابها، ولكن عبر مشاريع مثل هذه يتم فتح أبواب جديدة أمام الليبيريين للتحرك قدماً[3].

1- الأمم المتحدة ، **تقرير لعمليات السلام في الأمم المتحدة**، 2005م، ص13.

2- تقرير تضامن من أجل حقوق المرأة الافريقية Female، **قوة من أجل الحرية**، 2010م، ص8.

3- United Nations**, Report highlights UN progress in fight to stamp out sexual exploitation and abuse,** 13 March 2018. https://news.un.org/a/r/story/1005341/03/2018.

ثالثاً: تقييم عملية المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في ليبيريا

بعد أربعة عشر عامًا من الحرب الأهلية التي خلفت (200000) قتيل ومليون نازح في بلد صغير يبلغ عدد سكانه أربعة ملايين شخص، أبرمت الفصائل المتحاربة في ليبيريا في عام 2003م اتفاقية سلام دعت إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) كجزء من عملية ترميم وإعادة بناء الأمة، لجان الحقيقة والمصالحة هي هيئات مدنية تم إنشاؤها لفترة زمنية محدودة للتحقيق في التاريخ الماضي لانتهاكات حقوق الإنسان، تقوم لجان الحقيقة دائماً بجمع الأدلة على الانتهاكات التي ارتكبتها الجهات الحكومية والجماعات المتمردة وتصدر تقريراً يوصي بإجراء تغييرات في مؤسسات الدولة وسياساتها لمنع حدوث مثل هذه الانتهاكات في المستقبل[1].

وفي حالة ليبيريا وقعت الحكومة الليبيرية والقوتان المتحاربتان الأخريان (الليبيريون المتحدون من أجل المصالحة والديمقراطية والحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا) وممثلون مدنيون للأحزاب السياسية اتفاقية سلام شامل في 18 أغسطس 2003م، ونصت اتفاقية السلام الشامل على إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة لتوفير منتدى يعالج قضايا الإفلات من العقاب فضلاً عن إتاحة الفرصة لكل من الضحايا ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان لتبادل خبراتهم من أجل الحصول على صورة واضحة من الماضي، ولتسهيل المصالحة قامت الهيئة التشريعية الانتقالية في ليبيريا بتدوين اتفاقية لجنة الحقيقة والمصالحة الثانية هذه في مايو 2005م (قانون لجنة الحقيقة والمصالحة، 2005م)، وأدى نشر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) وبعثة الأمم المتحدة (حفظ السلام) في ليبيريا (UNMIL) إلى الحفاظ على السلام والأمن في ليبيريا، ونتج عن ذلك تشكيل حكومة إنتقالية لمدة عامين وانتخابات وطنية لحكومة جديدة في أواخر عام 2005م حتى السادس عشر من يناير عام 2006م[2]

1- **Human Rights Quarterly**, Vol. 16, No. 4, November, pp. 597-655.

2- The TRC Act. **"An Act to Establish the Truth and Reconciliation Commission (TRC) of Liberia."** Last Accessed, 2005. May 12.

1. لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيريا

دعا اتفاق السلام في ليبيريا إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) كجزء من خطة طموحة لإنهاء أربعة عشر عاماً من الحرب الأهلية، ولتقييم لجنة الحقيقة والمصالحة لتأمين الحقيقة كخطوة على طريق المصالحة الوطنية، يأخذ هذا التقييم في الإعتبار إنجازات لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بأربع حقائق مختلفة (موضوعية وسردية وإجتماعية وتصالحية)، وعلى الرغم من مشاكلها ومواردها المحدودة، أحرزت لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية تقدماً في تأمين هذه الحقائق الأربعة والمساهمة في تحقيق سلام دائم في ليبيريا[1].

إن التاريخ الحديث للنزاعات الأهلية وصنع السلام بشكل عام، والواقع السياسي والعسكري الليبيري على وجه الخصوص، جعل اختيار لجنة الحقيقة والمصالحة في اتفاقية السلام الشامل لعام 2003م قراراً يبعث على الأمل، لأنه على الرغم من أن النزاعات الأهلية أكثر عدداً وأكثر استعصاءً من الحروب بين الدول، إلا أن هناك أدلة على أن البلدان التي تمر بعملية مصالحة وطنية مؤلمة وطويلة الأمد يمكن أن تعيد النظام الاجتماعي الدائم الذي لا يتحول إلى مزيد من العنف، وعلى الرغم من أن عمليات المصالحة الوطنية هذه مميزة من بعض النواحي، فأنها عادة ما تتضمن أربع مراحل متداخلة:

(1) قول الحقيقة للجمهور، (2) إعادة تعريف هويات المتحاربين وأدوار وعلاقات الجماعات والمؤسسات الاجتماعية المهمة، (3) عدالة محدودة (أي عدالة لا ترقى إلى القصاص الكامل لكل الأضرار)، و(4) دعوة صريحة للانفصال عن الماضي والتكريس لعلاقة جديدة ونظام اجتماعي وأخلاقي جديد، وغالباً ما تكون لجنة الحقيقة والمصالحة العلنية المصادق عليها رسمياً أحد العناصر الأولى والأكثر ضرورة لتحقيق مصالحة وطنية ناجحة، وكان تنفيذ لجنة الحقيقة والمصالحة ضروره عملية لأن البديل لنهج

1- Hayner, Priscilla. 1994. **"Fifteen Truth Commissions 1974-1994: A Comparative Study**."

الحقيقة والمصالحة للتسوية، هو محكمة جرائم الحرب التي ستحاكم جميع أمراء الحرب، وكان غير مقبول للفصائل المتحاربة المنخرطة في مفاوضات السلام، والآليات القانونية اللازمة للتصدي لم تكن موضوعية من خلال الإجراءات القضائية الرسمية متاحة في ليبيريا بعد 14 عاماً من الحرب الأهلية[1].

ويمكن أن يبدأ الإعتراف الرسمي بما تم إنكاره منذ فترة طويلة في التئام جروح المجتمع لأنه يكشف كذبة رسمية ويزيل الإفلات من العقاب، والحقيقة تكون قوية بشكل خاص في هذه النواحي عندما يتم إصدارها بحيث يمكن تقييمها من قبل شريحة كبيرة من الجمهور، وكما أن قول الحقيقة يسهل السعي لتحقيق العدالة[2].

تعد نتائج لجنة الحقيقة أساس الأدلة ومجموعة من الشهود لمتابعة العدالة الرسمية ضد أولئك الذين وردت أسماؤهم في التقرير، وعلاوة على ذلك، ترتبط الحقيقة بمفهوم مختلف للعدالة والتعويضات، ولاسيما عندما يصعب تحقيق العدالة في شكل معاقبة المذنب والتعويضات في شكل تعويضات مادية للضحايا، وفي مثل هذه الحالات فإن قول الحقيقة، من خلال تحميل المسئولية العلانية والى تنتمي، حيث يقلل من الجناة وتساعد على استعادة السمعة الطيبة لضحايا العنف، وكما تعيد الحقيقة تشكيل الأدوار الاجتماعية والسياسية مسلحة بسلطة الحقيقة الرسمية، وتتمتع لجان الحقيقة وهيئات تقصي الحقائق بالصلاحية لتقديم سياسات مفصلة وتوصيات مؤسسية ودفع الإصلاحات الأساسية وإعادة تعريف العلاقات المجتمعية.

ومع ذلك فإن قول الحقيقة ليس دائماً في المصلحة الذاتية المباشرة للمجتمع لأنه ينطوي على مخاطر كبيرة على النظام الاجتماعي، وأنه ينطوي على خطر خلق استياء أكبر بين المشاركين في الصراع الأهلي وفتح الجراح القديمة وإلحاق جروح جديدة بمجتمع مجزأ بالفعل وأولئك الذين يرجح تورطهم في قول الحقيقة (الجيش أو القضاء أو الجماعات المتمردة) وغالباً ما يكون لديهم مصلحة قوية في رؤية أن بعض الحقائق لا

1- Long, William and Peter Brecke. 2003. **War and Reconciliation: Reason and Emotion in Conflict Resolution. Cambridge**, MA: MIT Press.
2- Idem

يتم كشفها والاعتراف بها علناً ويمكن لهذه الجماعات، إذا تعرضت للتهديد بلا داع، أن تلجأ إلى العنف لوقف العملية وحتى أولئك غير المذنبين حذروا من مخاطر التحقيق وإعلان الحقيقة في بيئة هشة، ومع ذلك إختارت العديد من البلدان، مثل ليبيريا، اتباع هذا المسار على الرغم من الحقيقة المتناقضة المتمثلة في أن مثل هذا التحقيق يخاطر بتكثيف العداء والصراع وإشعال العنف من جديد بإختصار فأن الحقيقة مهما كانت مؤلمة ومقلقة، غالباً ما تكون على المدى الطويل، لاغنى عنها لاستمرارية مجتمع ما بعد الصراع[1].

2. تقييم جهود ليبيريا لتأمين "الحقائق الأربع"

لتقييم فعالية لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية في خدمة الحقيقة (فنجد أن هناك أربع حقائق مختلفة ولكنها مترابط، وهناك ثلاثة أسباب وجيهة للتركيز على قضية الحقيقة بدلاً من المصالحة كنقطة محورية).

أولاً: يفتقر مصطلح "المصالحة" إلى الوضوح المفاهيمي، لأن في حالة جنوب إفريقيا على سبيل المثال، يقدم براندون هامبر[2] وهوجو فان دير[3] ميروي خمسة مفاهيم مختلفة للمصالحة هى: غير عنصرية، وطائفية، ودينية، وحقوق الإنسان، وبناء المجتمع (هامبر وفان دير ميروي، 1998م، بورر، 2001م).

ثانياً: والمتعلق بالمشكلة الأولى، هو السؤال "كيف يمكنك تعريف" النجاح؟ هل النجاح هو الكشف عن الحقيقة، أو التنفيس الشخصي، أو شفاء العلاقات الشخصية، أو

1- Aguirre, Luiz Perez. 1996. **"Reconciliation, Justice, and Forgiveness."** In Charles Harper, ed., Impunity: An Ethical Perspective. Geneva: World Council of Churches Publication.

2- البروفيسور براندون هامبر في المعهد الدولي لأبحاث النزاعات (INCORE) في جامعة أولستر في أيرلندا الشمالية. وهو عضو في معهد العدالة الانتقالية في جامعة أولستر. تدرب في جنوب إفريقيا كطبيب نفساني إكلينيكي.

3- هوغو فان دير ميروي باحث من جنوب أفريقيا كتب على نطاق واسع عن المصالحة. قدم خمسة مفاهيم مختلفة للمصالحة وهي المصالحة السياسية والمصالحة المؤلمة والمصالحة التصالحية والمصالحة الأخلاقية والمصالحة السردية.

الحوار بين المجتمعات، أو الوحدة الوطنية، أو منع انتهاكات حقوق الأنسأن في المستقبل، أو كل ما سبق؟ علاوة على ذلك، كيف تقيس مفاهيم مثل استعادة الكرامة الشخصية أو خلق ثقافة حقوق الأنسان على النحو المطلوب في لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية؟، يمكن أن يستغرق تحقيق التسوية، مهما كان تعريفها وقياسها، فترة طويلة من الوقت، وبالتالي فإن الأحكام بشأن المصالحة الليبيرية لن تكون مناسبة في هذه المرحلة، ويتم التركيز بشكل أضيق وأكثر سرعة على تفويض اللجنة للبحث عن الحقيقة، وتقوم بتقييم لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية مقابل أهداف الحقيقة التي تحددها لنفسها، ويتم التقاط هذه الأهداف من خلال ما نسميه "تأمين الحقائق الأربع"، والحقائق الأربع هي: (1) الحقيقة الموضوعية أو الواقعية، (2) الحقيقة الشخصية أو السردية، (3) الحقيقة الاجتماعية أو "الحوارية"، (4) الشفاء والحقيقة التصالحية[1].

إن الحقيقة الموضوعية تعني الوصول إلى إقرار عام ورسمي بما حدث خلال الفترة قيد المراجعة، واكتشاف الحقيقة بالمعنى الشرعي يساعد المجتمع على إعادة تعريف نفسه من خلال "تأسيس الحقائق التاريخية والاعتراف بها من أجل معالجة الأكاذيب والمفاهيم الخاطئة للماضي وستكون هذه الحقيقة أساس التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة والتوصيات وأي إجراءات قضائية لاحقة، وعلاوة على ذلك، يجب حفظ هذا السجل في أرشيفات اللجنة، كما تحذر دراسة حديثة، تحاول الأنظمة القمعية فرض فقدأن ذاكرة أنتقائي على المجتمع ... ويضمن الاحتفاظ بالسجلات أن فقدان الذاكرة لا يسود، وهذا الشكل من الحقيقة يعترف رسميًا بما حدث ويمكن أن تبدأ عملية التعافي لأنها تكشف جرائم الماضي ، وتجرد من الإفلات من العقاب وتضفي الشرعية على أولئك الذين عانوا، ولم تشكل لجنة الحقيقة والمصالحة، في الأشهر الأولى من عملها، أمانة إدارية أو خطة عمل مفصلة لفترة عملها ونتيجة لذلك تعامل المفوضون بأنفسهم مع العديد من الأنشطة الإدارية والرقابية، وأحيأناً بشكل غير كامل وغير فعال وبصورة

1- Boraine, Alex. 2000**. A Country Unmasked. Capetown:** Oxford University Press

حادة، وكانت الجهود الأولية التي بذلتها اللجنة للإعلان عن ولايتها وبرامجها وشرحها للجمهور الليبيري غير كافية، وتعزى هذه المشكلة جزئياً إلى تبديل الموظفين الرئيسيين، كما أعاق التأخير في الإفراج عن التمويل الجهود الأولية للجنة الحقيقة والمصالحة، وعلى الرغم من البداية البطيئة، فقد أرست لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية منذ ذلك الحين الأساس لتوثيق تاريخ النزاع الليبيري بشكل فعال.

وقد ضاعفت لجنة الحقيقة والمصالحة[1] جهودها للتعريف بدور لجنة الحقيقة والمصالحة من خلال حملة توعية عامة في مونروفيا وفي المقاطعات الخمس عشرة التي كانت تعقد فيها جلسات الاستماع العامة، وأعتمدت لجنة الحقيقة والمصالحة على نهج متعدد الأوجه وتتمتع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بشكل عام بعلاقات جيدة مع وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة، والتي تصل إلى جمهور كبير من النخبة، وقد استهدفت المحطات الإذاعية المحلية كوسيلة لتحسين الوعي في المناطق النائية.

عقدت لجنة الحقيقة والمصالحة جدولاً زمنياً طموحاً للجتماعات حتى نهاية عام 2008م وقد عقدت اللجنة جلسات استماع علنية وجلسات استماع مغلقة خاصة وكانت الجلسات العامة مفتوحة لعامة الشعب، ويتم بثها في الإذاعة والتلفزيون، وتم نسخها ونشرها على صفحة الويب الخاصة باللجنة، ومن خلال العمل مع معهد جورجيا للتكنولوجيا، ويعد هذا الموقع هو أول موقع يسمح بتقديم البيانات الرسمية عبر الإنترنت من قبل أشخاص في الدولة وبالإضافة إلى ذلك يدعم الموقع منتديات المناقشة، وتسهيلات للأشخاص لتحميل وسائل الإعلام الخاصة بهم والأخبار ومصادر المعلومات، وعقدت جلسات استماع عامة في كل من المقاطعات الخمس عشرة في ليبيريا وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وبوجومبورا فى بورندى وتنتقل لجنة الحقيقة والمصالحة إلى سلسلة من جلسات الإستماع الموضعية، ولقد اتاحت جلسات

1- Paul James-Allen, Aaron Weah, and Lizzie Goodfriend ،**Beyond the Truth and Reconciliation Commission: Transitional Justice Options in Liberia** ،International Center for Transitional Justice, MAY 2010، PP. 17-19.

الإستماع فرصة لمشاهدة قصص أنتهاكات حقوق الإنسان، سواء كانت حية أو مسجلة كما رواها الضحايا والجناة على حد سواء، وقد استخدمت جلسات الإستماع الخاصة والمغلقة لبعض الشهود لضمان الأمن أو الكرامة وحماية الأطفال والقصر، وقامت لجنة الحقيقة والمصالحة بعقد أربعة عشر جلسة استماع إضافية على أساس موضوعي، وفي المقام الأول في مونروفيا، في الفترة من يوليو إلى أكتوبر عام 2008م، وتوج بعقد مؤتمر وطني حول المصالحة في نوفمبر 2008م، وتشمل الموضوعات: النساء والأطفال والشباب، التاريخ المعاصر للصراع، الملاحقة القضائية، مراجعة تاريخية، الجهات الخارجية الجرائم الاقتصادية والأبعاد الدينية والتقليدية والثقافية للصراع، التعليم والخدمة المدنية، السلطة القضائية والتشريعية الوطنية، والحركات الطلابية والنقابات العمالية[1].

بالإضافة إلى جلسات الاستماع، دربت لجنة الحقيقة والمصالحة بعناية أكثر من مائتان من مدوني الإفادات، الذين حصلوا على ما يقرب من ستة عشر ألف بيان في البلاد، ولوضع هذه الارقام في الاعتبار، جمعت ليبيريا بالفعل عدة آلاف من البيأنات وكأن ذلك أكثر من جهود لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون المجاورة، وهي دولة بها عدد أكبر من السكان، وقد شجع المفوضون الليبيريين على التقدم وإدلاء تصريحاتهم، وهناك بيأنات كمية وقولية تدعم فكرة أن الليبيريين يريدون أن يسمع صوتهم ويعمل موظفو لجنة الحقيقة والمصالحة[2]، بمساعدة فنية من منظمة غير حكومية غربية (BENETECH)[3] على ترميز البيانات وإنشاء قاعدة بيانات لخدمة

1- The TRC Act. **"An Act to Establish the Truth and Reconciliation Commission (TRC) of Liberia."** Last Accessed , 2005. May 12.

2- هالة أحمد الرشيدي:، **دراسات فى حقوق الانسان المفقودون: أوضاعهم وسبل حمايتهم** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، الهيئه العامة للاستعلامات، دراسات فى حقوق الانسان – المفقودون: أوضاعهم وسبل حمايتهم(sis.gov.eg) .

3- منظمة غير حكومية تعمل على ترميز البيانات وإنشاء قاعدة بيانات لخدمة مسئوليات كتابة التقارير في لجنة الحقيقة والمصالحة.

مسئوليات كتابة التقارير في لجنة الحقيقة والمصالحة، ولقد واجهت وحدة التحقيق تحديات بسبب هذه المسئوليات وهي تعمل على التحضير لجلسات الاستماع المواضيعية المقبلة والتعامل مع القضايا المعروضة عليها، وعلى الرغم من هذه النتائج المثيرة للإعجاب، فأن الأرقام لا تروي القصة كاملة على الرغم من أن بعض الفاعلين "ذوي الأسماء الكبيرة" في النزاع الليبيري قد تقدموا للأدلاء بشهاداتهم، إلا أن معظمهم لم يفعل ذلك[1].

من أجل الحصول على الحقيقة وإثبات أنه لا يوجد أحد فوق القانون، عينت الشخصيات القوية، في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة الليبيرية، والمشاركة في عملية لجنة الحقيقة والمصالحة وتتمتع لجنة الحقيقة والمصالحة بصلاحية إستدعاء الشهود للمثول أمامها كجزء من جلسات الاستماع الموضوعية والمؤسسية، وكانت تسعى لجنة الحقيقة والمصالحة في الإعتماد على الإقناع الأخلاقي كوسيلة لجذب اللاعبين الرئيسيين إلى جلسات الاستماع وعلى الاستئناف العملي للتخفيض المحتمل في أي عقوبة أو مقاضاة لاحقة لأولئك الذين يدلون بشهاداتهم طواعية.

تطلب القانون المنشئ للجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية (واتفاقية السلام الشامل التي سبقتها) توفير منتدى يعالج قضايا الإفلات من العقاب، فضلاً عن توفير فرصة لكل من ضحايا ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان لتبادل الخبرات من أجل للحصول على صورة واضحة للماضي لتسهيل التعافي الحقيقي والمصالحة (قانون لجنة الحقيقة والمصالحة)، وتمثلت أهداف لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية في المساعدة في أستعادة كرامة الضحايا الإنسانية[2].

3- "A statement of the Liberia Council of Churches on the occasion of the publication of the Final Consolidated Unedited Report of the Truth and Reconciliation Commission," (Aug. 21 2009), available at: http://www.liberiancouncilofchurches.orgfiles./LCC

2- "Civil Society Organizations **of Liberia Press Statement in Response** to the release of the Final consolidated Report of the Liberia Truth and

إن عملية لجنة الحقيقة والمصالحة قد خلقت منبرًا للتعبير التعاطفي عن الحقيقة الشخصية للأفراد، وقد أستفاد العديد من الليبيريين من هذه الفرصة، وكانت لجنة الحقيقة والمصالحة حساسة تجاه الاحتياجات النفسية والاجتماعية لأولئك الذين يدلون بشهاداتهم وكذلك لاحتياجات موظفيها ومتخذي الإفادات.

تفتقر ليبيريا مثل العديد من لجان إعادة التأهيل المجتمعي الأخرى إلى الموارد الكافية للتعامل بشكل كامل مع هذا التحدي، لكنها تدرك المشكلة وتستفيد بنشاط من الموارد المتاحة لها في كل من مونروفيا وفي المناطق الريفية، والمشكلة الثانية المتعلقة بتأمين حقيقة السرد الشخصي هي الحماية الجسدية من الاتهامات لمن يدلي بشهادته حول الجرائم والفظائع وأنشأت وحدة الأمن والحماية في لجنة الحقيقة والمصالحة برنامجًا لحماية الشهود بمشورة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر واستخدمت خيار الشهادة غير المرئية كوسيلة لتحسين الأمن الشخصي لمن يدلي بشهادته[1].

ومع ذلك كانت تفتقر لجنة الحقيقة والمصالحة إلى الموارد المالية لتوفير حماية طويلة الأمد للشهود وقد كان هناك شعور بالقلق حيال إمكانية تعرض مرتكبي العنف الى العنف وأشكال أخرى من الإنتقام وبالإضافة إلى البيانات الرسمية وجلسات الإستماع طورت لجنة الحقيقة والمصالحة وجورجيا تلك بشكل مشترك وأطلقت نظامًا لسرد القصص بالفيديو على الهاتف المحمول يسمح لجميع الليبيريين في كافة المناطق الحضرية والريفية، والمتعلمين وغير المتعلمين بمشاركة قصصهم عن سنوات الحرب مع الآخرين في جميع أنحاء البلاد وعرض قصص الآخرين وقد سمحت الوحدات

Reconciliation Commission," (issued at the Monrovia City Hall, July 20, 2009).

1-TRC of Liberia, **Final Report Volume III** "Title I: Women and the Conflict," (June 30, 2009), 90. (Hereafter Final Report: Volume III, Title I).

المتنقلة أيضًا لليبيريين بمشاهدة مقاطع الفيديو الرسمية والمعلومات من لجنة الحقيقة والمصالحة بما في ذلك الشهادات من جلسات الاستماع العامة[1].

3. مؤشرات الاستقرار السياسي فى ليبيريا

أ- نمط انتقال السلطة فى ليبيريا

لقد شكلت مرحلة ما بعد تشارلز تايلور مرحلة حاسمة في تاريخ ليبيريا المعاصر، وإيمان الجميع بأهمية الحوار للخروج من الأزمة السياسية وإنهاء الحرب الأهلية، والانتقال إلى دعم السلام الشامل بين مختلف مكونات المجتمع الليبيري، وبناء عملية سياسية حقيقية تتساوى فيها فرص جميع المرشحين، وهو الأمر الذي لبث على تحضيره مجلس إدارة المرحلة الانتقالية برئاسة نائب الرئيس تايلور، على مدى عامين كاملين وبدعم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة.

في عام 2005م أجريت الانتخابات العامة، وانتخبت إلين جونسون سرليف، أول رئيسة لليبيريا، وقد بدأت الرئيسة الجديدة ولايتها الأولى بخطة عمل مدتها (150) يوماً شملت تأمين عودة اللاجئين وإعادة التيار الكهربائي إلى أجزاء من العاصمة مونروفيا، وفي مايو ٢٠٠٥م أقر البرلمان في ليبيريا إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة تحت إدارة الحكومة الانتقالية، من (10) أعضاء، برئاسة جيروم جاي فيردير وعملت اللجنة بموجب أمر قضائي أصدرته رئيسة ليبيريا المنتخبة إلين جونسون سيرليف، عقب انتخابها في نوفمبر ٢٠٠٥م، وخلال خمس سنوات قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية تقريرها عام ٢٠٠٩م، وأوصت السلطات الوطنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات، ودفع تعويضات عن الأضرار "جبر الضرر"[2].

1- RC of Liberia, **Final Report Volume III**, "Title II: Children and the TRC Children Agenda," (June 30, 2009), 105. (Hereafter Final Report: Volume III, Title II).

2- Liberia: **Political Transition and U.S**. Relations, Nicolas Cook, Specialist in African Affairs, May 15, 2018 https://sgp.fas.org/crs/row/R45195.pdf

وبعد 12 عاماً من تولى منصبها، إستقالت إلين جونسون سيرليف من رئاسة البلاد وجرى تنصيب نجم كرة القدم السابق جورج ويا رئيساً فى اكتوبر 2017م، وكانت المرة الأولى منذ عام 1944م التي يتنحى فيها زعيم منتخب ديمقراطياً طواعية وتعتبر عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي.

ب-شرعية النظام السياسي فى ليبيريا

هي جمهورية دستورية وديمقراطية على القواعد المنصوص عليها في الدستور، وتتكون الحكومة من ثلاثة فروع متساوية في الحكومة، أولاً السلطة التنفيذية والتي يرأسها رئيس الدولة وثأنياً السلطة التشريعية وتتألف من مجلسين، وثالثاً السلطة القضائية وتتكون من المحكمة العليا وعدد من المحاكم الابتدائية.

يخدم الرئيس كرئيس للحكومة والقائد العام للقوات المسلحة الليبيرية، وهناك بعض المهام الأخرى للرئيس كتصديق أو معارضة القوانين التشريعية، ومنح العفو وتعيين أعضاء مجلس الوزراء والقضاة وغيرهم من الموظفين العموميين، وينتخب الرئيس ونائبه لولاية مدتها ست سنوات بأغلبية الأصوات في نظام أنتخابي من دورتين، ويمكن أن يخدم لمدة ولايتين رئاسيتين ونجد أن قوة النظام السياسي من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي لأى نظام[1].

ج-النظام السياسي وقدرته على حماية المجنمع وسيادة الدولة فى ليبيريا

السلطة التشريعية تتكون من مجلسي الشيوخ والنواب، وموزعين نسبياً على المقاطعات الخمسة عشر على أساس التعداد الوطني، حيث تنتخب كل مقاطعة ما لا يقل عن عضوين ويمثل كل عضو في مجلس النواب دائرة إنتخابية ضمن المقاطعة وفقًا لتحديدات اللجنة الوطنية للانتخابات وينتخب بالأغلبية لمدة ست سنوات، ويتكون مجلس الشيوخ من عضوين من كل مقاطعة ليصبح المجموع الكلي (30) عضواً،

1- **liberia constraints analysis**, september 2013, prepared by: core team national millennium compact development project government of liberia https://assets.mcc.gov/content/uploads/2017/05/Liberia_CA_withCover.pdf

ويعين العضو بمجلس الشيوخ لتسع سنوات، ويتم انتخابهم بأغلبية الأصوات الشعبية، ويعين نائب الرئيس بمثابة رئيس مجلس الشيوخ، بينما يقوم مكانه رئيس مؤقت للمجلس في حال غيابه، وتتمثل السلطة القضائية العليا في ليبيريا بالمحكمة العليا التي تتألف من خمسة أعضاء ويرأسها رئيس المحكمة العليا في ليبيريا[1].

النظام السياسي الذى يتمتع بالولاء دون أن يمارس أساليب القوة، والقهر هو نظام أقرب إلى الاستقرار السياسي، ويكون ذلك دليل على إستمرار السلطة والنظام السياسي.

د- غياب العنف والاضطرابات الداخلية والثورات فى ليبيريا

عالج تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة النهائي المشاكل التي تواجه ليبيريا بعد الحرب الأهلية بطريقتين، الأولى هي قائمة من التوصيات التي تطالب الحكومة الليبيرية بتعويض أضرار ضحايا الحرب وإجراء الإصلاحات لتجنب حدوث تلك الأعمال الوحشية مجدداً، والطريقة الثانية هي وضع قائمة بأسماء أشخاص لإعادة التحقيق معهم، أو لأنهم يستحقون الحصول على عفو، ووضعت لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية قائمة بـ (47) توصية نقلتها إلى الحكومة الليبيرية، تتراوح هذه التوصيات من إنشاء مراكز ثقافة وطنية لتشجيع الثقافة الليبيرية المتنوعة إلى ضمأن معاقبة منتهكي حقوق الإنسان ودفعهم التعويضات اللازمة للضحايا، ووضعت اللجنة اقتراحات بخصوص تلقي ضحايا الحروب الليبيرية الأهلية التعويض المناسب، ووجوب معاقبة الجناة.

أوصت اللجنة أيضاً بجعل الثروات والإمدادات والبنية التحتية متاحة لحل أي خلافات أو مشاكل متبقية، ولم توص اللجنة بإصدار عفو عام، وأنما إصدار عفو لمن شاركوا في الحرب وهم تحت سن الـ 18عام ولم يخرقوا القوانين الإنسانية، وأما بخصوص الحكومة، أوصت اللجنة بإجراء الكثير من الإصلاحات للأنظمة الثقافية الحالية، كتبديل الشعار الوطني وتخفيض عدد الأحزاب السياسية وتحسين نظام

1- Liberia Country Report 2022 https://bti-project.org/en/reports/country-report/LBR

التعيينات السياسية، وتبديل التقويم الليبيري الرسمي ليشمل عطلاً رسمية خاصة بالمجموعات العرقية المتعددة، وأقترحت اللجنة على الحكومة الليبيرية نشر وتشجيع ثقافة احترام حقوق الإنسان، وتوفير الحماية للنساء والأطفال وجعل سلطة الحكومة الليبيرية لا مركزية[1]. حيث يعتبر غياب العنف، والتمردات، وإختفاء الحروب الأهلية، والحركات الإنفصالية هو المؤشر الرئيسي للاستقرار السياسي فى المجتمعات، وشرعية النظام السياسي، والأمان داخل الدولة.

هـ- الاستقرار البرلمانى والحكومى فى ليبيريا

أن البرلمان الليبيري هو ممثل الشعب[2]، ويستمد شرعيته من الشعب، وثبات الأعضاء وعدم حله قبل أنقضاء المدة القانونية، هو دليل صرح على الاستقرار السياسي بالدولة الليبيرية وايضاً ثبات الحكومة والقيام بمهامها وتحديداً الوزارات، حيث أنه تقاس التغييرات فى الحكومة وعدد المرات التى يقوم بها الرئيس بتعيين الوزراء فى السنه بالإستقرار السياسي بالدولة.

و- التنمية الاقتصادية فى ليبيريا

استعانت البلاد بسياسات وأنظمة قوية لإدارة الديون، وطبقت قوانين جديدة على الإدارة المالية، والمشتريات، والمراجعة المحاسبية، وعززت من الإنفاق على مراكز الصحة على الصعيد الوطني بالكامل، وسعت إلى تزويد كل المدارس العامة بمعلمين حاصلين على التدريب اللائق والأجور الكافية، وبدأت البلاد فى مكافحة الفساد المستشري من خلال إنشاء لجنة لمكافحة الفساد، وإعداد تقارير دقيقة لكافة عائدات قطاعي التعدين والأخشاب، وإلغاء الفقرات التي كانت تساعد على عقد الصفقات الضريبية السرية[3].

1- A Legacy of War?, Perceptions of Security in Liberia,1 Sep 2011. https://www.files.ethz.ch/isn/143589/Liberia-AVA-IB1.pdf

2- Liberia: Political Transition and U.S. Relations, Nicolas Cook, Specialist in African Affairs, May15, 2018. https://sgp.fas.org/crs/row/R45195.pdf

3- Liberia Country Report 2022 https://bti-project.org/en/reports/country-report/LBR

إن تخفيف أعباء الديون سوف يفتح الأبواب أمام تمويل المشاريع الحيوية في مجالات الطاقة الكهربية، والطرق ، والموانئ، وهو أمر ضروري لمعالجة إختناقات البنية الأساسية التي تعوق الإستثمار من جانب الشركات في قطاعات أخرى، وتعمل على إبطاء عملية التنمية الزراعية، وأن الإستراتيجية التي انتهجتها ليبيريا في جذب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع في مجالات التعدين، والزراعة، والغابات ساعدت في إعادة تشييد البنية الأساسية، وتعزيز تشغيل الأيدي العاملة، وزيادة الإيرادات الضريبية[1].

ورغم أن الفقر لايزال عميقاً ومنتشراً على نطاق واسع، فأن طموح أهل ليبيريا إلى تحسين اقتصاد بلادهم أصبح الأن أقرب إلى متناول أيديهم من أي وقت مضى.

ونستنتج لما تقدم من مؤشرات الاستقرار السياسي (التنمية الاقتصادية) فى دولة ليبيريا أن الأنظمة مازالت تستعيد استقرارها السياسي، لأن الدولة فقيرة نسبياً وتعاني من تدني في مستوى دخل الأفراد، وذلك لأنه يؤثر بشكل أساسي على مستوى الأموال التي تُنفق في السوق المحلى.

ز – وجود مبدأ المواطنة

المجتمع الليبيري لا يعرف ظاهرة التعدد والتنوع سواء على المستوى العرقى أو الإقليمي وغالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي والتوحد الاجتماعي، وذلك على عكس ما تشهده مجتمعات أخرى من صراعات قومية أو على أساس ديني؛ حيث قد تؤدى إلى قيام الحروب الأهلية[2]. وهو ما يعتبر مؤشر للاستقرار السياسي فى ليبيريا، وهو الأمر الذى أدى إلى إنجاح المصالحة الوطنية.

1- Liberia, integrated Country Strategy, March 22, 2022. Https://www.state.gov/wp-content/uploads/2022/06/ICS_AF_Liberia_Public.pdf

2- Liberia**: Political Transition and U.S**. Relations, Nicolas Cook, Specialist in African Affairs, May 15, 2018 https://sgp.fas.org/crs/row/R45195.pdf

- **خاتمة**

ليبيريا التى شكلت الانتخابات نهاية سنوات الحروب الأهلية في عام 1997م، والتى أجرت ليبيريا انتخابات لإنهاء الحرب الأهلية التي بدأت في أواخر عام 1989م، وقد فاز تشارلز تايلور (Charles Taylor) في تلك الانتخابات، لكن عدم الاستقرار في ليبيريا، الذي كان من صنع تايلور نفسه، استمر حتى أجبر على التنحي من السلطة، وتم نفيه إلى نيجيريا عام 2003م، وقد حوكم في محكمة لاهاي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وبتورطه فى تاييد وتسليح متمردين أثناء حرب أهلية وحشية كانت تدور فى سيراليون، وفى ظل إجراءات المصالحة الوطنية، فى ليبيريا تم أنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية، وهي منظمة مشرعة برلمانياً أُنشئت في مايو عام 2005م تحت إدارة الحكومة الانتقالية، وعملت اللجنة عبر الأمر القضائي الأول الذي أصدرته إلين جونسون سيرليف بعد انتخابها رئيسة ليبيريا في نوفمبر عام 2005م، وقد توصلت لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية إلى تقريرها النهائي عام 2010م ونصحت السلطات الوطنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمة المسئولين ودفع تعويضات عن الأضرار، وتم تفويض لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية لمحاكمة المسئولين ودفع تعويضات عن الأضرار، وتم تفويض لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية لنشر السلام الوطني والأمن والوحدة والمصالحة عن طريق التحقيق في صراع أهلي في البلاد استمر لأكثر من 20 عاماً وعن طريق إعداد تقارير حول الانتهاكات لحقوق الإنسان التي وقعت في ليبيريا منذ شهر يناير من عام 1979م، وحتى الرابع عشر من أكتوبر عام 2003م.

أصدرت لجنة الحقيقة والمصالحة تقريرها النهائي في الأول من يوليو عام 2009م وقد عالج التقرير النهائي المشاكل التي تواجه ليبيريا بعد الحرب الأهلية بطريقتين، الأولى هي قائمة من التوصيات التي تطالب الحكومة الليبيرية بتعويض أضرار ضحايا الحرب وإجراء الإصلاحات لضمان تجنب حدوث تلك الأعمال الوحشية مجدداً، والطريقة الثانية هي وضع قائمة بأسماء أشخاص لإعادة التحقيق معهم أو لأنهم يستحقون الحصول على عفو، وقد وضعت لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية قائمة بـ

(47) توصية نقلتها إلى الحكومة الليبيرية، تتراوح هذه التوصيات من إنشاء مراكز ثقافة وطنية لتشجيع الثقافة الليبيرية المتنوعة إلى ضمان معاقبة منتهكي حقوق الإنسان ودفعهم التعويضات اللازمة للضحايا ووضعت اللجنة اقتراحات بخصوص تلقي ضحايا الحروب الليبيرية الأهلية التعويض المناسب، ووجوب معاقبة الجناة.

- **توصيات الدراسة**

1. تعويض الضحايا وإعادة بناء المجتمعات التي تضررت من الحرب من خلال إنشاء برامج لإعادة التوطين وتحسين الإدارة العامة.
2. تعزيز حقوق الإنسان والعدالة وإصلاح النظام القضائي وتدريب القضاة والمستشارين القانونيين.
3. تطوير البنية التحتية وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والعدالة الاجتماعية.
4. تحسين الحوكمة واحترام حقوق المواطنين وتشجيع المشاركة المدنية الفعالة في الحياة السياسية.
5. تطبيق سياسات اقتصادية فعالة لإنعاش الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتخفيف الفقر.
6. تعزيز النزاهة والشفافية في الإدارة الحكومية ومكافحة الفساد.
7. تطوير تعاون دولي قوي لدعم عملية الإصلاح والمصالحة في ليبيريا وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.